جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

الحدود النحوية بين ملحة الإعراب وألفية ابن مالك دراسة نحوية تحليلية موازنة

Grammatical Boundaries Between The Malhat Al-I'rab And Ibn Malik's Alfiyya A Comparative Analytical Grammatical Study

إعداد

د/حامد أحمد مصطفى العفيفي

مدرس اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بمدينة السادات

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الرابع (١٤٤٧هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٥/٦٢٧١م

الحدود النحوية بين ملحة الإعراب وألفية ابن مالك دراسة نحوية تحليلية موازنة

حامد أحمد مصطفى العفيفي

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، بمدينة السادات ، مصر.

البريد الالكتروني: *hamedafyfy67@gmail.com*

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الموازنة بين الحدود النحوية في منظومتين نحويتين من أهم المتون النحوية، هما: ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري (ت:٥١٥هـ) والخلاصة الألفية لابن مالك(ت: ٦٧٢هـ) . ولا يخفى أن ثاني هذين النظمين عليه مدار الدراسة النحوية في معاهد العلم ومدارسه في شتى البلاد العربية والإسلامية.

كما لا يخفى أهمية الحد النحوي في التمييز بين المصطلحات النحوية، ووضع حدود فاصلة بينها، ما يمنع وقوع الاشتراك والتداخل بينها.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وتمهيد وأربعة مباحث، أما المقدمة فقد بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والمنهج المتبع في دراسته، والخطة التي سرت عليها في إعداده.

وأما التمهيد فقد جاء بعنوان: بين الحريري وابن مالك، ونظميهما.

وأما المبحث الأول فعنوانه: أنواع التعريفات، وشروط التعريف.

وجاء المبحث الثاني تحت عنوان: الحدود المشتركة بين الحريري، وابن مالك.

وعنونت المبحث الثالث بـ: الحدود التي تفرد بها أبو القاسم الحريري.

وجاء المبحث الرابع بعنوان: الحدود التي تفرد بها ابن مالك.

ثم ذيلت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وجاء ختام البحث بفهرسين، جعلت أحدهما للمصادر والمراجع، وجعلت الآخر لموضوعات البحث.

وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج، كان من أهمها: عناية النظمين جميعا بالحدود النحوية، وإن كان أوفاهما في هذا الجانب ابن مالك في الألفية.

من نتائج البحث –أيضا– : تنوع الحدود النحوية بينهما، بين : تعريف بالحد، وتعريف بالرسم.

كما ظهر للبحث اشتراكهما في بعض الحدود النحوية، وتفرد كل نظم ببعض الحدود النحوية الأخرى، وكان ابن مالك أكثر تفردا بحدود ضمنها ألفيته، ولم يرد لها ذكر في ملحة الإعراب.

الكلمات المفتاحية: الحدود النحوية، الحريري، ابن مالك، الملحة ،الألفية

Grammatical Boundaries between the Malhat al-I'rab and Ibn Malik's Alfiyya
A Comparative Analytical Grammatical Study

Hamed Ahmed Mustafa Al-Afifi
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, Sadat City, Egypt.

Email*: hamedafyfy67@gmail.com*

Abstract:

This research aims to compare the grammatical definitions in two of the most significant grammatical works: Mulḥat al-Iʿrāb by Abū al-Qāsim al-Ḥarīrī (d. 515 AH) and al-Khulāṣah al-Alfiyyah by Ibn Mālik (d. 672 AH). It is well known that the latter has long served as the foundation for grammatical study in educational institutions across the Arab and Islamic world.

The importance of grammatical definitions lies in their role in distinguishing between grammatical terms and establishing clear boundaries that prevent overlap and ambiguity.

The study is structured into an introduction, a prelude, and four main sections. In the introduction, the significance of the topic, the reasons for its selection, the adopted methodology, and the research plan are outlined.

The prelude, entitled Between al-Ḥarīrī and Ibn Mālik, and Their Poems, provides an overview of the two authors and their works.

Chapter One: Types of Definitions and Conditions of Definition.

Chapter Two: Shared Definitions between al-Ḥarīrī and Ibn Mālik.

Chapter Three: Definitions Unique to Abū al-Qāsim al-Ḥarīrī.

Chapter Four: Definitions Unique to Ibn Mālik.

The research concludes with a summary of key findings, the most notable of which is that both works demonstrate a strong concern for grammatical definitions, with Ibn Mālik's Alfiyyah being more comprehensive in this regard.

Other findings include the variation in the types of grammatical definitions used by the two authors, ranging from essential definitions (ḥadd) to descriptive definitions (rasm). The study also reveals that while they share some definitions, each has unique contributions, with Ibn Mālik including a greater number of exclusive definitions in his Alfiyyah that are not found in Mulḥat al-Iʿrāb.

The study ends with two indexes: one for sources and references, and another for research topics.

Keywords: grammatical definitions, al-Ḥarīrī, Ibn Mālik, Mulḥat al-Iʿrāb, Alfiyya

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، وخاتم النبيين والمرسلين، ورحمة الله للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، **أما بعد**:

فهذا البحث يتناول الحد النحوي في منظومتين شعريتين من أهم المنظومات الشعرية التعليمية في النحو العربي، هما: ملحة الإعراب لأبي القاسم الحريري (ت:٥١٥هـ) والخلاصة الألفية لابن مالك (ت:٦٧١هـ)، ولا يخفى ما لهاتين المنظومتين من أهمية بالغة في الدرس النحوي، وبخاصة ألفية ابن مالك التي عليها مدار الدرس النحوي في جل معاهد العلم في مصر والعالمين العربي والإسلامي.

وبناء على ما تقدم، فإن أهمية هذا الموضوع تنبع من جهتين: الأولى: من جهة الحد النحوي الذي تتوقف عليه ماهية أبواب النحو، وتحديد كنهها، وإخراج محترزاتها، وما لا يدخل تحتها.

والثانية : من جهة المنظومات النحوية، وما لها من أهمية في تذليل عقبات الدرس النحوي، وإيجاز كثير من أحكام النحو، وإذابة جفائها بأسهل العبارات، وأوضح الألفاظ.

وأما المنهج المتبع في هذا البحث فقد جمعت فيه بين المنهجين: الاستقرائي، والتحليلي، أما المنهج الاستقرائي فقد اتكأت عليه في حصر التعريفات في كلا النظمين.

وأما المنهج التحليلي فقد استندت إليه في تحليل هذه التعريفات، وبيان نوعها، وما وجه إليها من اعتراضات، والجواب عن بعضها.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد وأربعة مباحث، أما **المقدمة** فقد بينت فيها أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والمنهج المتبع في دراسته، والخطة التي سرت عليها في إعداده.

وأما **التمهيد** فقد جاء بعنوان: بين الحريري وابن مالك، ونظميهما.

وأما **المبحث الأول** فعنوانه: أنواع التعريفات، وشروط التعريف.

وجاء **المبحث الثاني** تحت عنوان: الحدود المشتركة بين الحريري، وابن مالك.

وعنونت **المبحث الثالث** بـ: الحدود التي تفرد بها أبو القاسم الحريري.

وجاء **المبحث الرابع** بعنوان: الحدود التي تفرد بها ابن مالك.

ثم ذيلت البحث **بخاتمة** بينت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وجاء ختام البحث بفهرسين، جعلت أحدهما **للمصادر والمراجع**، وجعلت الآخر لموضوعات البحث.

وختام قولي ضراعة إلى الله وابتهال، وتوجه إليه وسؤال أن أكون قد وفقت في هذا البحث، وعرض مباحثه.

كما أسأله – سبحانه– أن يغفر لي ما وقع في هذا البحث من سهو أو تقصير أو نسيان، إنه سميع قريب مجيب، وآخر دعوانا أن الجمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على معلم الناس الخير، والهادي بإذن ربه إلى صراطه المستقيم.

التمهيد: بين الحريري وابن مالك، ونظميهما

أولا: التعريف بالحريري[١]:

اسمه ونسبه:

هو: أَبُو مُحَمَّد الْقَاسِم بن عَليّ بن مُحَمَّد بن عُثْمَان بن الحريري، لقب بالحريري نسبة إلى عمل الحرير أو بيعه[٢].

مولده:

كانت ولادته في البصرة في حدود سنة ست وأربعين وأربعمائة[٣].

---

(١) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي: ٣/٢٣- ٢٧، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ، والأنساب للسمعاني: ٢/١٩٤ تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري: ٢٧٨، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م، ووفيات الأعيان لابن خلكان: ٦٣/٤، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٩/٤٦٠، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥م، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي: ٢٣٤، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي: ٢/٢٥٧، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا ، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، والأعلام للزركلي: ٥/١٧٧، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة - أيار / مايو ٢٠٠٢م.

(٢) ينظر: الأعلام: ٥/١٧٧

(٣) ينظر: إنباه الرواة: ٣/٢٧، وبغية الوعاة: ٢/٢٥٧.

شيوخه:

رزق الحريري التبحر في علوم شتى، وكان له في كل علم منها شيوخ أخذ عنهم، وجلس إليهم، فأفاد منهم، ونهل من فيض علمهم، فقرأ النحو على القصباني، ودخل بغداد فقرأ النحو والأدب على علي بن فضال المجاشعي، وتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعلى ابن الصباغ، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الجبري، وأبي الفضل الهمداني. (١)

مصنفاته:

تعددت مصنفات الحريري، وتنوعت في علوم شتى، ومعارف مختلفة، فقد جمع الحريري بين علوم اللغة، والأدب، والتاريخ، وهاك مصنفاته مرتبة على حروف المعجم:

الرسالة الشينية والرسالة السينية طبعت في آخر المقامات، طبعة الحسينية بمصر سنة ١٣٢٦(٢)

صدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور في التاريخ، ذكره صاحب الأعلام(٣)

ملحة الإعراب: نظم شعري نحوي تعليمي، من بحر الرجز، وهو مطبوع مشهور متداول بين الناس، وهي محل البحث، وسيأتي التعريف بها قريبا.

وعليها شروح كثيرة، أشهرها شرح الحريري نفسه، وهو مطبوع مشهور.

مقامات الحريري : وهي مقامات أدبية، أبدع فيها الحريري وأجاد، اقتفى الحريري فيها أثر بديع الزمان الهمذاني، غير أنه فاقه وزاد عليه فيها، قال الصفدي:" الحريري الأديب الْقَاسِم بن عَليّ ابن مُحَمَّد بن عُثْمَان أَبُو مُحَمَّد الْبَصْرِيّ الحرامي الحريري

---

(١) ينظر: البلغة: ٢٣٤

(٢) هامش إنباه الرواة: ٣/٢٥.

(٣) الأعلام للزركلي: ٥/ ١٧٧.

صَاحب القمامات أحد الْأَئِمَّة فِي الْأَدَب وَالنّظم والنثر رزق الحظوة التَّامَّة فِي المقامات وَلم يلْحقهُ أحد من بعده وَتقدم هُوَ من قبله فِيهَا. وَمِمَّنْ عَلمته عمل المقامات البديع الهمذاني وَهُوَ الَّذِي فتح الْبَاب ونسج الحريري على منواله لَكِن الَّتِي للبديع أَرْبَعمِائَة مقامة فِي الكدية وَهِي قصار إِلَى الْغَايَة تَجِيء كل أَرْبَعَة أَو خَمْسَة مثل مقامة من الحريري" [١]

درة الغواص في أوهام الخواص: وهو كتاب يتناول الأخطاء اللغوية الشائعة على الألسنة، ويذكر تصويبها، وهو مطبوع مشهور متداول بين الناس.

ديوان شعري: وهو مطبوع .

الفرق بين الضاد والظاء، منه نسخة في برلين تحت رقم (٧٠٢٢) [٢]

وفاته:

توفّي بِالْبَصْرَةِ فِي سنة سِتّ عشرَة وخمسمائة ببنى حرام من البصرة، وكان له وقت توفّى سبعون سنة[٣].

(١) الوافي بالوفيات للصفدي: ٩٧/٢٤، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

(٢) تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان: ١٥١/٥، الترجمة العربية، دار المعارف بمصر.

(٣) ينظر: نزهة الألباء: ٢٧٨، وإنباه الرواة: ٢٧/٣.

ثانيا: التعريف بابن مالك(١):

اسمه ونسبه

هو: مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد الله بن مَالك، الْعَلامَة جمال الدّين أَبُو عبد الله الطَّائِي الجياني[٢] الشَّافِعِي النَّحْوِيّ.

مولده:

ولد سنة ستمائة، أو في التي بعدها [٣]

أخلاقه وصفاته:

جمع ابن مالك –رحمه الله– بين العلم والتبحر فيه، وحيازة قصب السبق فيه، والإكثار من العبادة والطاعة، فكان من العلماء العابدين، قال الذهبي في حقه:" كَانَ إِمَامًا فِي الْقرَاءَات وعللها. وَأما اللُّغَة فَكَانَ إِلَيْهِ الْمُنْتَهى فِي الْإِكْثَار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وَأما النَّحْو والتصريف فَكَانَ فيهمَا بحراً لَا يجارى، وحبراً لَا

---

(١) ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي: ٢٨٦/٣، ونفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري: ٢٢٢/٢، تحقيق د. إحسان عباس، الناشر دار صادر، سنة النشر ١٣٨٨هـ، والبلغة : ٢٦٩، ٢٧٠، وتاريخ الإسلام للحافظ الذهبي: ٢٤٩/١٥، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، وبغية الوعاة: ١٣٠/١– ١٣٤، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي : ٥٩٠/٧، حققه: محمود الأرناؤوط ، نشر: دار ابن كثير، دمشق– بيروت الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، والأعلام:٢٣٣/٦

(٢) نسبة إلى جيان بالجيم المعجمة المفتوحة، وتشديد الياء، والنون في آخره: مدينة لها كورة واسعة بالأندلس تتصل بكورة البيرة مائلة عن البيرة إلى ناحية الجوف في شرقي قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخا، وهي كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلدانا. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٩٥/٢، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

(٣) نفح الطيب ٢٢٢/٢، وينظر: البلغة: ٢٧٠، وشذرات الذهب: ٥٩١/٧.

يُبَارى. وَأما أشعار الْعَرَب الَّتِي يستشهد بهَا على اللُّغَة والنحو فَكَانَت الْأَئِمَّة الْأَعْلَام يتحيرون فِيهِ، ويتعجبون من أَيْن يَأْتِي بهَا! وَكَانَ نظم الشّعْر سهلاً عَلَيْهِ: رجزه، وطويله، وبسيطه وَغير ذَلِك؛ هَذَا مَعَ مَا هُوَ عَلَيْهِ من الدّين المتين، وَصدق اللهجة، وَكَثْرَة النَّوَافِل، وَحسن السمت، ورقة الْقلب، وَكَمَال الْعقل، وَالْوَقار والتؤدة"[١].

شيوخه:

لم يذكر في ترجمة ابن مالك شيوخ كثيرون أخذ عنهم، ونهل منهم، وجلس إليهم، حتى إن أبا حيان عاب ذلك عليه فقال:" بحثت عَن شُيُوخه فَلم أجد لَهُ شَيخا مَشْهُورا يعْتَمد عَلَيْهِ، وَيرجع فِي حل المشكلات إِلَيْهِ"[٢] وقال أيضا:" وَكَانَ ابْن مَالك لَا يحْتَمل المباحثة، وَلَا يثبت للمناقشة؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَخذ هَذَا الْعلم بِالنّظرِ فِيهِ بِخَاصَّة نَفسه، هَذَا مَعَ كَثْرَة مَا اجتناه من ثَمَرَة غرسه"[٣]

قلت: وكلام أبي حيان هذا يجب التعامل معه بكثير من الحذر، ولا ينبغي التسليم به، فأبو حيان كان متحاملا على ابن مالك كثيرا، يتتبع كلامه، ويخطئه في مسائل أثبت المنصفون والمتجردون صحة قول ابن مالك فيها.

ومع هذا فقد ذُكِر من شيوخ ابن مالك: ابْن يعِيش الْحلَبِي شارح المفصل، وابن عمرون جالسه بحلب، وأبو الحسن السخاوي، قرأ العربية على ثابت بن محمد بن حبان الكلاعي، وحضر مجلس أبي علي الشلوبين[٤]

---

(١) تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي: ١٥/ ٢٤٩.

(٢) ينظر قول أبي حيان هذا في: بغية الوعاة: ١/ ١٣٠.

(٣) المصدر نفسه: نفس الصفحة.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام: ١٥/٢٤٩، والبلغة: ٢٧٠، وشذرات الذهب: ٧/٥٩١.

تلاميذه:

جلس ابن مالك للتصدير ولإقراء، فأفاد من علمه، ونهل من فيضه كثيرون، فقد روى عنه ابْنه الإِمَام بدر الدّين، وَالشَّمْس بن أبي الْفَتْح البعلي، والبدر بن جمَاعَة، والْعَلَاء بن الْعَطَّار، وَخلق غيرهم(١).

مصنفاته:

تعددت مصنفات ابن مالك، وكثرت مؤلفاته، وكلها تدل على رسوخ قدمه في علوم العربية نحوها وصرفها، وأدبها، ودلالة ألفاظها، وهاك أشهر مصنفات ابن مالك مرتبة على حسب حروف المعجم:

الاعتماد في نظائر الظاء والضاد: وهو مطبوع بتحقيق د. حاتم الضامن، تناول فيه ابن مالك الكلمات، وهو" كتاب جمع فيه ثلاثا وثلاثين لفظة من الألفاظ المتفقة المبنى المختلفة المعنى وهو ما يسمى بالنظائر، وكل لفظة من هذه الألفاظ تقال بالضاد فيكون لها معنى، وإذا قيلت بالظاء كان لها معنى آخر، مثل: الحض والحظ، والضن والظن، وما أشبه ذلك"(٢)

إكمال الإعلام بتثليث الكلام، وهو كتاب تناول فيه ابن مالك الألفاظ التي وردت على ثلاثة أوجه، سواء ما ثلث فاؤه، وما ثلث عينه من الأسماء والأفعال، وهو مطبوع مشهور.

الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة، وهو كتاب أدبي تناول فيه ابن مالك الألفاظ المختلفة التي تعبر عن معنى واحد، كالألفاظ التي تعبر عن الكرم، والألفاظ التي تعبر عن الخوف، والألفاظ التي تعبر عن الكرم، وغيرها من المعاني، وهو مطبوع مشهور.

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي: ١٥/٢٥٠، وبغية الوعاة: ١/١٣٠.

(٢) مقدمة كتاب: الاعتماد في نظائر الظاء والضاد لابن مالك: ١١، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

إيجاز التعريف في علم التصريف، وهو كتاب مختصر في مباحث الصرف ومسائله، وهو مطبوع مشهور.

تحفة المودود في المقصور والممدود: نظم شعري تناول فيه الأسماء المقصورة والممدودة، وهي مطبوعة مشهورة.

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: وهو متن نثري نحوي، وبه بعض مباحث صرفية، وله شرح عليه مطبوع مشهور متداول، وصل فيه إلى باب مصادر الفعل الثلاثي، وأكمله ولده من بعده.

وذكر الصفدي أَنه كمله. وَكَانَ كَامِلا عِنْد شهَاب الدّين أبي بكر بن يَعْقُوب الشَّافِعِي تِلْمِيذه، فَلَمَّا مَاتَ المُصَنّف ظن أَنهم يجلسونه مَكَانَهُ، فَلَمَّا خرجت عَنهُ الْوَظِيفَة تألم لذَلِك، فَأخذ الشَّرْح مَعَه، وَتوجه لليمن غَضبا على أهل دمشق، وَبَقِي الشَّرْح مخروما بَين أظهر النَّاس فِي هَذِه الْبِلَاد(١).

شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، وهو كتاب في النحو، يقع في مجلدين كبيرين، وهو مطبوع بتحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، نشرته وزارة الأوقاف بجمهورية العراق.

شرح الكافية الشافية: والكافية الشافية متن شعري تعليمي من بحر الرجز، عالج فيه ابن مالك مباحث النحو وأبوابه، وختمها ببعض أبواب الصرف: كيفية التثنية وجمعي التصحيح، جمع التكسير وما يتعلق به، التصغير، النسب، الإمالة، الوقف ، التقاء الساكنين، الإبدال، تصريف الأفعال والأسماء المشتقة، وشرح ابن مالك هذا مطبوع مشهور متداول بين الناس.

شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، وهو كتاب في إعراب الألفاظ المشكلة من الأحاديث الواردة في صحيح البخاري، وهو مطبوع مشهور.

---

(١) نقل السيوطي ذلك عن الصفدي في البغية: ١/١٣٤، ولم أجد لكلام الصفدي أثرا في كتابه: الوافي بالوفيات.

لامية الأفعال: نظم شعري من البحر البسيط، نسبت غلى حرف الروي منها، وهو اللام المضمومة، جعله ابن مالك جله في تصريف الأفعال، كما تناول فيه أبنية أَسمَاء الفاعل والمفعول، وَالصِّفَات المشبهة ، كما تناول أبنية المصادر من الثلاثي وَغَيره، واسم المرة، واسم الهيئة، والمصدر الميمي، واسمي الزمان والمكان، وختمها بالحديث عن أبنية اسم الآلة.

وهي مطبوعة مشهورة، وعليها شروح كثيرة مطبوعة متداولة.

الْمُقدمَة الأَسدِية، وَضعهَا باسم وَلَده تَقِيّ الدّين الْأَسدي[١]

وفاته: توفّي ابْن مَالك ثَانِي عشر شعْبَان سنة اثْنَتَيْنِ وَسبعين وسِتمِائَة[٢]

ثالثا: التعريف بالملحة والألفية

تعد ملحة الإعراب والألفية من أهم المتون الشعرية التعليمية في النحو العربي، ونظم المتون مما ابتكره السلف من علماء الأمة في مختلف العلوم العربية والإسلامية، فجمعوا بذلك أصول هذه العلوم وقواعدها بأوجز عبارة، وأيسر لفظ، وأسهله إلى الحفظ " وسبب وضع هذه المختصرات هو أن العالم الإسلامي في منتصف القرن السابع الهجري جرت عليه بلايا جسيمة من سقوط بغداد، وذهاب دولة العلم والثقافة بها كما فعل ذلك بالأندلس أيضا، فهب علماء ذلك العصر، وشمروا عن ساعد الجد ، وجمعوا النحو وغيره في مختصرات تحفظ الأصول، وتجمع القواعد، وتصون الأسس خوفا من ضياع المصادر الأصلية التي يستمدون منها علمهم"[٣]

---

(١) ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٨٦/٣، وبغية الوعاة: ١٣٣/١.

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات: ٢٨٨/٣

(٣) تاريخ النحو العربي: ١٣٦، تأليف الأستاذ الدكتور: علي محمد فاخر، نشر مكتبة الآداب، الثانية: ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

وفيما يلي تعريف بهذين النظمين، ونبذة مختصرة عن كليهما:

نبذة عن ملحة الإعراب:

ملحة الإعراب للحريري (ت:٥١٥هـ) نظم تعليمي سابق على ألفية ابن مالك، وهي من بحر الرجز، تبلغ عدة أبياتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتا، جمع الحريري فيها بين مباحث النحو وأبوابه، وبعض مباحث الصرف.

استهل الحريري منظومته بحمد الله والثناء عليه، والسلام على نبيه ومصطفاه، فقال في مستهلها:

أقــولُ مِــن بَعــدِ افتِتَــاحِ القــولِ بِحمــدِ ذِي الطَّــوْلِ شــديدِ الحَــولِ

وبَعــــدَهُ فأفضَــــلُ السّــــلامِ علــــى النّبــــيّ سَــــيّدِ الأنَــــامِ

وآلِــــهِ الأطهَــــارِ خيــــرِ ءالِ فــافهَم كَلامــي واســتَمِعْ مَقَــالي[1]

وختمها أيضا بحمد الله والصلاة والسلام على رسوله، قال:

والحمــدُ لله علــى مَــا أوْلَــى فَــنِعمَ مَــا أوْلَــى وَنِعــمَ المَــولَى

ثُــمَّ الصَّــلاةُ بعــدَ حَمــدِ الصَّــمَدِ علــى النَّبــيِّ المُصــطَفَى مُحمَّــدِ

وَآلــــه أهْــــلِ التُّقَــــى والرَّشَــــدِ وَصَــــحْبِهِ قُــــدْوةُ كُــــلِّ مُقْتَــــدي

ثُــمَّ علــى أصــحَابِهِ وعِترَتِــهْ وتَــابِعِي مَقَالِــهِ وسُــنَّتِهْ[2]

---

(١) ملحة الإعراب للحريري: ٣، الأبيات ١، ٢، ٣، الناشر: دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

(٢) ملحة الإعراب: ٨٧، ٨٨، الأبيات : ٣٤٧، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧.

أما مباحثها وأبوابها فيغلب عليها موضوعات النحو وأبوابه، لكنها لم تخل من بعض مباحث التصريف، وجاءت مباحث النحو فيها على النحو الآتي:

استهل نظمه بباب الكلام، وختمه بباب المبنيات، وجاء ما بينهما من موضوعات على الترتيب الآتي:

باب معرفة الاسم، باب معرفة الفعل، باب معرفة الحرف، باب المعرفة والنكرة، باب قسمة الأفعال، باب الأمر، باب الفعل المضارع، باب الإعراب، باب الاسم الفريد المنصرف، باب حرف العلة، باب الاسم المنقوص، باب الأسماء المقصورة، باب التثنية، باب الجمع المذكر السالم، باب الجمع المؤنث السالم، باب حروف الجر، باب حروف القسم، باب الإضافة، باب كم الخبرية، باب المبتدأ والخبر، باب الفاعل، باب من لم يسم فاعله، باب المفعول به، باب ظن وأخواتها، باب عمل اسم الفاعل، باب المصدر، باب المفعول له، باب المفعول معه، باب الحال والتمييز، باب كم الاستفهامية، باب الظروف، باب الاستثناء، باب لا التي لنفي الجنس، باب التعجب، باب الإغراء والتحذير، باب إن وأخواتها، باب كان وأخواتها، باب ما النافية الحجازية، باب النداء، باب الترخيم، ، باب التوابع، باب العطف، باب حروف العطف، باب ما لا ينصرف، باب العدد، باب نواصب الفعل، باب الأمثلة الخمسة، باب الجزم، باب الشرط والجزاء، باب المبنيات.

وأما موضوعات الصرف التي تضمنتها فهي: جمع التكسير، والتصغير والنسب، وحروف الزيادة.

والمتأمل في هذه الأبواب النحوية التي تضمنتها ملحة الإعراب يجد الحريري قد أغفل ذكر بعض الأبواب النحوية، فلا تجد ذكرا في الملحة لأفعال المقاربة، ولا للاستغاثة، والندبة، كما أغفل ذكر بعض الحروف المشبهة بليس، فأغفل ذكر لا، ولات، وإن النافية، وفي الأساليب أغفل ذكر أسلوب التفضيل، وفي الأسماء التي تعمل عمل الفعل أغفل ذكر اسم الفاعل، وأغفل ذكر المصدر بوصفه من الأسماء

التي تعمل عمل الفعل، وأراد بالمصدر الذي ذكره في الملحة المفعول المطلق، كما أغفل ذكر صيغ المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل.

نبذة عن ألفية ابن مالك :

تعد ألفية العلامة أبي عبد الله جمال الدين، محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الطائي المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (٦٧٢ هـ) أشهر المنظومات النحوية على الإطلاق، فقد طبقت شهرتها الآفاق، وطار صيتها وذكرها في البلاد والأمصار، وتبارى اللاحقون على ابن مالك في العناية بها، والإقبال عليها. و"الألفية": منظومة علمية تعليمية، اختصرها من منظومته الكبرى "الكافية الشافية"، وجعلها في أرجوزة لطيفة، جمعت خلاصة النحو، وأغلب مباحث الصرف، في إيجاز محكم، مع الإشارة أحياناً إلى مذاهب العلماء، وبيان ما يختاره من آراء."[١]

واشتهرت هذه المنظومة باسم الألفية، نسبة إلى عدد أبياتها، حيث تبلغ عدتها ألف بيت ، وهي من الرجز المزدوج التام، وقد صرح ابن مالك – رحمه الله – في نظمه باسمها فقال :

وأستعين الله في ألفيهْ مقاصد النحو بها مقضيهْ[٢]

كما اشتهرت كذلك بالخلاصة، حيث اختصرها ابن مالك من الكافية الشافية التي تبلغ عدة أبياتها قرابة ثلاثة آلاف بيت ، قال الناظم مشيرا إلى ذلك:

أحْصَى مِنَ الكافية الخلاصَه كمَا اقتضَى غِنىً بِلاَ خَصَاصهْ[٣]

---

(١) ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، د :غريب نافع :١٨٥، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد الخامس والعشرون.

(٢) مقدمة ألفية ابن مالك : ٩، نشر دار التعاون.

(٣) ألفية ابن مالك : ٨٠، البيت رقم ١٠٠٠.

وكما استهل الحريري منظومته بحمد الله والثناء عليه، فعل ابن مالك

أما عن المنهج الذي اتبعه ابن مالك وسار عليه في ألفيته، فقد استهلها بحمد الله والثناء عليه، والإشارة إلى ألفية ابن معط السابق عليه، منوها بفضله ، معترفا بفضله وسبقه.

ثم شرع بعد ذلك في سرد أبواب النحو وذكر أحكامها ، ومسائلها و"الألفية تسير وفق منهج تربوي، تسعى فيه الأحكام الإفرادية أمام الأحكام التركيبية، وتتصدر الجملة الاسمية فيه الجملة الفعلية، مع تقديم المرفوعات على المنصوبات، والمنصوبات على المجرورات.

فقد تناول ابن مالك في المقدمة الكلام وما يتألف منه، وأتبعه بالمعرب والمبني، والنكرة والمعرفة، ثم تكلم عن المبتدأ والخبر، والنواسخ، متمما الحديث عن المرفوعات بالحديث عن الفاعل ونائبه.

ولما كان "اشتغال العامل عن المعمول" جامعاً للمرفوعات والمنصوبات، وجوباً، أو رجحاناً، أو تسويةً– أتى به بين نائب الفاعل والمفعول به – إلا أنه ترجم المفعول به في باب "تعدى الفعلِ ولزومه"، وأردفه بالحديث عن "التنازع في العمل"؛ لأنه مرتبط بالمفعول به ارتباطا وثيقاً، ثم تحدث عن بقية المفاعيل؛ فذكر "المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه"، وختم الحديث عن الفضلات بما يشبهها؛ فذكر "الاستثناء، والحال، والتمييز".

ولما فرغ من المنصوبات تناول المجرورات بشيء من التفصيل؛ فبدأ بحروف الجر، وأنواعها ومعانيها، وأحكامها، وثنى بالإضافة، مبينا أنواعها، وأحوالها، وأحكامها، مفرداً "المضاف إلى ياء المتكلم " بفصل خاص، لاختلاف أحكامه باختلاف أنواعه.

ولأدنى ملابسة، يتحدث ابن مالك عن "إعمال المصدر، واسم الفاعل" بعد حديثه عن الإضافة، ثم يُتْبعهما بالحديث عن "أبنية المصادر، وأسماء الفاعلين والمفعولين"، مجملا القول في صياغة "الصفة المشبهة باسم الفاعل" وعملها.

وقبل أن يتحدث الناظم عن التوابع، يتحدث عن "التعجب، وأفعال المدح والذم، واسم التفضيل"، ثم يتناول النداء الحقيقي والمجازي، وأحكامهما في دقة تامة، وإحكام عجيب.

والاختصاص يشبه النداء في نصبه وبنائه على الضم، وفي الارتباط بالحاضر مع إفادة التوكيد؛ ومن ثمة يذكره بعد آخر مبحث من مباحث المنادى، وهو الترخيم، ثم يتحدث عن التحذير والإغراء للشبه بينهما وبين الاختصاص في إضمار العامل.

ولم يكتف ابن مالك بما أجمله في المقدمات من الحديث عن "اسم الفعل، ونون التوكيد، والممنوع من الصرف، والفعل المعرب"؛ بل عاد، فعقد لما أجمله أولاً أبواباً مستقلة، فصّل فيها القول إلى حدٍّ ما، فتكلم عن "أسماء الأفعال" وما يشبهها من "أسماء الأصوات"، ثم تناول "ما لا ينصرف" بشيء من التفصيل، وأسهب القول في أحوال الفعل المضارع، فتناوله في بابي "إعراب الفعل، وعوامل الجزم"، متمما الحديث عن أدوات الشرط بعقده فصْلاً عن "لو" وآخر عن "أمّا، ولولا، ولوما".

وقبل أن ينتهي ابن مالك من الأحكام النحويّة، يضع نظاماً للتطبيق عليها فيعقد باباً في "الإخبار بالذي والألف واللام"، ثم يختتم حديثه عن النحو بـ"العدد، وكناياته"، مشيرًا في النهاية إلى " الحكاية" بـ "أيٍّ، ومَن" الاستفهاميتين.

وأما "الصرف" فقد أغفل قدراً كبيراً من "تصريف الأفعال"، فضلاً عن التقاء الساكنين وتخفيف الهمزة؛ فلم يتحدث عن "الجامد والمتصرف"، ولا عن "الصحيح والمعتل"، ولا عن "إسناد الأفعال إلى الضمائر"؛ اعتماداً على منظومته "لاميّة الأفعال"[١] .

---

(١) ألفية ابن مالك منهجها وشروحها:١٨٧، ١٨٨ .

وهذ الترتيب الذي اتبعه ابن مالك يعد من بنات أفكاره، وإبداعات جنانه التي لم يسبق إليها، ولكن يظهر لي والله أعلم أن ابن مالك – رحمه الله – وضع بعض المعمولات، وبين أحوال إعرابها رفعا ونصبا وجرا وجزما قبل أن يذكر عواملها التي تحدث ذلك العمل فيها، فربما أدى هذا إلى شيء من الغموض لدى الدارسين، وكان ينبغي أن يذكر هذه العوامل أولا، وما تأثيرها فيما دخلت عليه، ليكون المتلقي على علم وبينة بها، ثم يذكر معمولاتها بعد ذلك.

فأنت تراه يذكر أبواب الإعراب بالنيابة السبعة(الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم، والجمع المزيد بالألف والتاء، والأفعال الخمسة، والممنوع من الصرف، والفعل المضارع المعتل) ، ويذكر أحوالها المختلفة، وهو لم يبين بعد عواملها، وما تؤثر فيها من عمل.

وربما كان عذره في ذلك بيان أحوال المفردات، وما يعتورها من أحوال مختلفة قبل بيان أحوالها مركبة، وهو ما شرع في تجليته من أول باب الابتداء.

المبحث الأول: أنواع التعريفات:

تتعدد التعريفات وتتنوع إلى: تعريف بالحد، وتعريف بالرسم، وتعريف بالمثال

أولا: التعريف بالحد:

تعريف الحد لغة واصطلاحا:

الحد لغة: الحد من ألفاظ المشترك اللفظي، يأتي لمعان متعددة، منها: المنع، والحاجز بين الشيئين[١]

وسمي الحدّ حدًّا؛ لأنه يمنع أفراد المحدود من الخروج، ويمنع غيرها من الدخول[٢]

قال الشيخ زكريا: وَمِنْه سمي البواب حدادا لمَنعه النَّاس عَن الدُّخُول فِي الدَّار"[٣]

الحد اصطلاحا: وقفت في كتب النحو على تعريفات متقاربة للحد في معناها، وإن اختلفت في ألفاظها وعباراتها، فالحدُّ عند ابن الصائغ هو: الجامع المانع؛ لأنَّه مُركَّب من جنسٍ وفصل؛ فهو بالجنس يَعُمُّ ويجمع، وبالفصل يخصُّ ويَمْنع[٤].

وعرفه الفاكهي بأنه: بمعنى المعرف، وهو ما يميز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعا لأفراد المحدود، مانعا من دخول غيره فيها[٥].

---

(١) ينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي: ٣٩١، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

(٢) ينظر: تهذيب وترتيب في فن المنطق للشيخ الشنقيطي:٤٢، إعداد: صهيب بن عبد الحميد البكري، لا ط، لا ت.

(٣) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة للشيخ زكريا الأنصاري: ٦٥، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١.

(٤) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: ١/١٠٠، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

(٥) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي: ٢٧٦، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط: الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٦م.

فالفاكهي في هذا التعريف أشار إلى بعض شروط الحد، وهي : أن يكون جامعا مانعا، أي: جامعا لجميع أفراد جنس المحدود، مانعا من دخول غيره فيه؛ حتى لا تختلط الأبواب، ويتمايز بعضها من بعض، ويمكن التفريق والتمييز بينها بيسر وسهولة.

ولا يخفى تأثر اللغويين في تعريف الحد بالمناطقة، حتى لو قلت: إن تعريف الحد عند النحاة هو التعريف عينه عند المناطقة لم تكن مخطئا، فانظر إلى تعريف الغزالي للحد وهو يقول: ونحن نعني بالحد ما يحصل في النفس صورة موازية للمحدود مطابقة لجميع فصوله الذاتية(١)، وإلى قوله: فقد عرفت أن الحد مركب من الجنس والفصل(٢).

وهذا المفهوم المتقدم للحد إنما يراد به الحد التام، ويقابله الحد الناقص وهو: "ما يكون بالفصل القريب وحده أو به، وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالناطق أو بالجسم الناطق"(٣)

ويبين أبو البقاء الكفوي أقساما أخرى للحد، ويذكر أنها أربعة، ويجلي حقيقتها فيقول: وَالْحَد الاسمي: هُوَ الْحَد المحصل لصور المفهومات

وَالْحَد اللَّفْظِيّ: مَا أنبأ عَن الشَّيْء بِلَفْظ أظهر عِنْد السَّائِل من اللَّفْظ المسؤول عَنهُ مرادف لَهُ كَقَوْلِنَا: الغضنفر: الْأسد، لمن يكون عِنْده الْأسد أظهر من الغضنفر

---

(١) معيار العلم في فن المنطق للغزالي: ٢٧٢، تحقيق: د. سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف – القاهرة، ١٩٦١م.

(٢) المصدر نفسه: ٢٧٢

(٣) التعريفات للجرجاني: ١١٢، تحقيق : إبراهيم الأبياري، الناشر : دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥

وَالْحَد الرسمي: مَا أنبأ عَن الشَّيْء بِلَازِم لَهُ مُخْتَصّ بِهِ كَقَوْلِك: الْإِنْسَان ضَاحِك، منتصب الْقَامَة، عريض الْأَظْفَار، بَادِي الْبشرَة

وَالْحَد الْحَقِيقِيّ: مَا أنبأ عَن تَمام مَاهِيَّة الشَّيْء وَحَقِيقَته كَقَوْلِك فِي حد الْإِنْسَان: هُوَ جسم نَام حساس متحرك بالإرادة، نَاطِق" ثم يذكر شروط الحد الحقيقي، فيقول: "وَمن شَرَائِط الْحَقِيقِيّ: أَن يذكر جَمِيع أَجزَاء الْحَد من الْجِنْس والفصل، وَأَن يذكر جَمِيع ذاتياته بِحَيْثُ لَا يشذ وَاحِد، وَأَن يقدم الْأَعَمّ على الْأَخَص، وألا يذكر الْجِنْس الْبعيد مَعَ وجود الْجِنْس الْقَرِيب، وَأَن يحْتَرز عَن الْأَلْفَاظ الوحشية الغريبة والمجازية الْبَعِيدَة والمشتركة المترددة، وَأَن يجْتَهد فِي الإيجاز"[١]

ثانيا: التعريف بالرسم:

الرسم يراد به: القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصه جملتها بالاجتماع وتساويه[٢].

وعلى ذلك فالتعريف بالرسم هو: تَعْرِيف الشَّيْء بالخارج، كتعريف الْإِنْسَان بالضاحك"[٣]

والتعريف بالرسم نوعان: الرسم التام، وهو" ما يتركب من الجنس القريب والخاصة كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بالجنس الضاحك، أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماش على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحاك بالطبع"[٤]

---

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي: ٣٩٢.

(٢) معيار العلم: ٦٢

(٣) الكليات: ٣٩٢.

(٤) التعريفات: ١٤٧.

التعريف بالمثال:

التعريف بالمثال ليس قسماً مستقلا للتعريف، بل هو من التعريف بالخاصة، لأن المثال مما يختص بذلك المفهوم، فيرجع إلى (الرسم الناقص). وعليه يجوز أن يكتفى به في التعريف

من دون ذكر التعريف المستنبط، إذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له"[(١)].

وهذا النوع من التعريفات " أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الأشياء وتمييزها.

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في أفكارهم"[(٢)].

قلت: وهذه الأهمية التي يشير إليها علماء التربية للتعريف بالمثال سبقهم إليها سلفنا من العلماء الذين اشتهر عنهم قولهم: بالمثال يتضح المقال، فلا يكادون يذكرون الحد إلا مشفوعا بالتدليل عليه، والتمثيل له، حتى صار هذا ديدنا لهم، ونهجا في تآليفهم كلها، ومصنفاتهم جميعها، استمع إلى الشاطبي معلقا على تمثيل ابن مالك للكلام المفيد بقوله: استقم، قال:" وهذه عادته أن يعطى القيود والأحكام بالأمثلة، وهو كثير في كلامه"[(٣)] يريد أن الناظم –رحمه الله– مثل للكلام المفيد بقوله: استقم، فهو قيد في التعريف يخرج به غير المفيد، ويقصد أن التمثيل للقيود وأحكام النحو ديدن ابن مالك –رحمه الله–.

ولهذا النوع من التعريفات نماذج واردة في الخلاصة الألفية لابن مالك.

---

(١) المنطق للشيخ المظفر: ١٠٢، دار التعارف للمطبوعات، ط: الثالثة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م

(٢) المنطق للشيخ المظفر: ١٠٣

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي : ٣٧/١ ، تحقيق: مجموعة محققين ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

فمن التعريف بالمثال عند ابن مالك في الألفية: تعريف المبتدأ، قال ابن مالك في حده وتعريفه:

مبتَـــدأٌ زيـــدٌ وعـــاذرٌ خبَـــرْ إن قلـت زيـدٌ عـاذرٌ مـنِ اعتـذَرْ[١]

فكأنه يقول: إن ما كان على هذا المثال والنحو فحقه أن يكون مبتدأ، وما كان على هذا المثال فحقه أن يكون خبرا.

ومن ذلك أيضا في الألفية: تعريف الفاعل، قال ابن مالك:

الفَاعِـــلُ الـــذِي كمرفـــوعَيْ أتَـــى زيـــدٌ منيـــرًا وجهُـــهُ نعـــمَ الفَتَـــى[٢]

فاكتفى هنا في تعريف الفاعل بالمثال فذكر مثاله، وأراد أن الاسم الذي جاء على هذا النحو والمثال يكون فاعلا، فاكتفى بالمثال عن الحد.

ولم أقع في الملحة للحريري على تعريف بالمثال، غير أن هذا لا يجعلنا نغفل دور التمثيل على المحدود عنده، فلا يكاد يذكر الحد حتى يشفعه بالمثال، ويمتاز تمثيله بأنه تمثيل بالجمل المفيدة، وليس تمثيلا بالمفردات، كما يكون عند ابن مالك أحيانا.

فمن أمثلة ذلك عنده ما ذكره في تعريف الفاعل، قال:

فارفَعْـــهُ إذْ تُعـــرِبُ فَهْـــوَ الفاعـــل نحـــوُ جَـــرَى المـــاءُ وخـــان الْعَامِـــلُ[٣]

فانظر كيف مثل للفاعل بجملتين تامتين مفيدتين، جاء الفعل في أولاهما معتلا، وفي الثانية صحيحا؛ للإشارة إلى عدم الفرق بينهما في رفع الفاعل المسند إليهما.

---

(١) ألفية ابن مالك: ١٧، البيت رقم ١١٣.

(٢) ألفية ابن مالك: ٢٤ البيت رقم: ٢٢٥

(٣) ملحة الإعراب للحريري: ٢٨، البيتان: ، نشر: دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

التعريف بالتشبيه:

هذا التعريف "مما يلحق بالتعريف بالمثال، ويدخل في الرسم الناقص أيضا- وهو: أن يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة سبه بينهما، على شرط أن يكون المشبه به معلوما عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه.

ومثاله: تشبيه الوجود بالنور، وجهة الشبه بينهما أن كلا منهما ظاهر بنفسه، مظهر لغيره"(١)

قلت: فهو راجع في حقيقته إلى التعريف بالرسم، وبهذا يتبين عليه أن المعول عليه في الحدود والمعتبر به شيئان: التعريف بالحد ، والتعريف بالرسم، وما عداهما ناشئ منهما، وراجع إليهما في الحقيقة.

شروط التعريف:

وضع أهل المنطق للمعرِّفات شروطا، هي: أن يكون مطردا أي: مانعاً من دخول غير المعرف باسم المفعول، وأن يكون منعكسا أي: جامعاً لجميع أفراده، أن يكون المعرف باسم الفاعل أظهر وأوضح عند السامع من المعرف باسم المفعول كتعريف الغضنفر بالأسد فإن الأسد أظهر وأوضح عند السامع من الغضنفر وهكذا.

ولا يجوز أن يكون المعرف باسم الفاعل مساويًا للمعرف في الظهور أو أخفى منه، وألا يكون المعرف باسم الفاعل مجازًا إلا مع قرينة تعين المقصود بالتعريف ، فإن وجدت قرينة تدل على ذلك جاز التعريف به كتعريف البليد بأنه حمار يكتب، ألا يكون التعريف فيه دور سبقي، ومعناه أن تكون معرفة الحدّ يشترط لها سبقية معرفة بعض ألفاظ المحدود؛ لأن الغرض توقف معرفة المحدود على معرفة الحد، فإن توقفت معرفة الحدّ على معرفة المحدود كان دورًا سبقيًّا؛ لأن معرفة كل منهما تتوقف على سبق معرفة الآخر، وألا يكون المعرف مشتركًا بين معنيين فصاعدًا؛ لأن الاشتراك

---

(١) المنطق للشيخ المظفر: ١٠٢

مانع من فهم المراد بالتعريف، ما لم توجد قرينة تعين المراد، فإن وجدت جاز التعريف به[١] .

وهذه الشروط المذكورة عليها المعول في قبول الحدود واستقامتها، والرضا بها، أو ردها وعدم الاعتداد بها؛ لفقدها شرطا من هذه الشروط، كأن تكون غير جامعة، أو غير مانعة، أو وقع فيها تسلسل ودور، أو وقع فيها لفظ من ألفاظ المجاز من غير قرينة تعينه وتبينه.

(١) ينظر: تهذيب وترتيب مذكرة في فن المنطق للشيخ الشنقيطي،: ٢٢، ٢٣، إعداد: صهيب بن عبد الحميد البكري، لا ط ، لا ت.

المبحث الثاني: التعريفات المشتركة بينهما:

أولا: حد الكلام عند الحريري، وابن مالك.

من الحدود المشتركة بين الحريري وابن مالك : حد الكلام، قال الحريري:

حـــدُّ الكَـــلامِ مَـــا أفـــادَ المُســـتَمِعْ نحـــوُ سَـــعَى زَيـــدٌ وعَمـــروٌ مُتَّبِـــعْ[1]

وقال ابن مالك:

كَلامُنَـــا لفـــظٌ مفِيـــدٌ كاسْـــتَقِمْ وَاســـمٌ وفِعـــلٌ ثُـــمَّ حَـــرْفٌ الكلِـــمْ[2].

تعريف الكلام من التعريفات المشتركة بين الحريري وابن مالك، وهو مستهل حديثهما في أبواب النحو ومسائله عندهما، ويظهر لي أن حد ابن مالك للكلام أدق من الحد الذي ذكره الحريري، إذ حد الحريري الكلام بأنه ما يفيد المستمع، فقوله: ما يفيد فيه إشارة إلى أحد شرطي الكلام، وهو الإفادة، وقوله المستمع فيه إشارة إلى الشرط الآخر من شروط الكلام وهو أن يكون لفظا؛ ليخرج بذلك ما يفيد مما ليس لفظا، كالخط والعقد والإشارة.

فأحد الشرطين الإشارة إليه واضحة جلية، وأحدهما وقعت الإشارة إليه خفية، يدل عليها قوله: المستمع، فالذي يسمعه المستمع هو اللفظ المنطوق.

أما تعريف ابن مالك فهو تعريف بالحد التام، فقد ذكر فيه شرطي الكلام صراحة وهما : اللفظ، والإفادة، وفيه أيضا ذكر للجنس القريب وهو: اللفظ، وهو أولى من ذكر الجنس البعيد في التعريف، كما أن فيه ذكرا للفصل وهو قوله: مفيد؛ إذ احترز به عن غير المفيد، يقول الشاطبي:" ثم يبقى النظر في هذا الحد في شيئين:

---

(١) ملحة الإعراب: ٤ البيت رقم ٦

(٢) ألفية ابن مالك: ٩ البيت رقم ٨

أحدهما: أن يقال: لمَ لم ينص على قيد التركيب، وعادة النحويين أن يذكروه في حد الكلام فيقولون: الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع: لأن كل كلام لابد أن يكون مركباً لفظاً أو أصلاً؟ فيقال في الجواب عن هذا: إنه استغنى عنه لوجهين:

أحدهما: أن قوله: (مفيد) أغنى عن هذا القيد، لأن كل مفيد مركب فلما استلزمته الإفادة استغنى عنه بها...

والوجه الثاني: أن مقصود الناظم إنما هو تقريب على المبتدئ ومن يليه، والتبيين بأوضح ما يمكن، فلو قيد اللفظ التركيب لسبق فهمه إلى إنكار كون (استقم) كلاما، لكونه ليس في اللفظ مركبا، فضلا عن إنكار كون "نعم" و "لا" و "بلى" و "قاف" في قول الراجز:

قلت لها قفي لنا قالت قاف[1]

ونحو ذلك كلاما مع أنها كلام: لأن كون هذه الأشياء مركبة في التقدير أو غير مركبة لا يتبين إلا بعد تمرين وتحصيل، فكان تركُ التقييد به أولى بما قصد له"[2]

---

(١) من الرجز المشطور، للوليد بن عقبة بن أبي معيط، قاله حين شُهِد عليه بشرب الخمر عند عثمان بن عفان – رضي الله عنه– بِشُرْبِ الخمر، وكتب إليه يأمره بالشخوص فخرج، وخرج معه قوم فيهم عدي بن حاتم –رضي الله عنه– فنزل الوليد يوماً يَسُوق بهم، فقال يرتجز:

قُلْتُ لَهَا قِفِي فَقَالَتْ قَافْ لاَ تَحْسَبِينَا قَدْ نَسِينَا الإِيجَافْ

وَالنَّشَوَاتِ مِنْ مُعْتَّقٍ صَافْ وَعَزْفَ قَيْنَاتٍ عَلَيْنَا عُزَّافْ

والشاهد فيه قوله: قاف؛ فإنه اجتزأ بالحرف وهو : قاف عن الكلمة يريد أنها قالت: قف.

وهو من شواهد: نتائج الفكر للسهيلي: ١٧٦، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى : ١٤١٢ – ١٩٩٢م، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢٦٤/٤، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، والمقاصد الشافية : ٣٥/١.

(٢) المقاصد الشافية: ١/ ٣٤– ٣٦ باختصار

فيفاد من هذا النص المتقدم أن ابن مالك –رحمه الله– استغنى عن ذكر قيد التركيب بذكر لازمه وهو الإفادة، فاستغنى بذكر اللازم عن ذكر الملزوم، ويفاد منه أيضا أن الناظم –رحمه الله– عمد إلى التقريب والتوضيح في مستهل نظمه؛ تسهيلا على المتعلم، وتقريبا للأفهام، وعلى ذلك فلا غبار على حده الذي حد به الكلام.

تمثيل الحريري وابن مالك للكلام:

مثل الحريري وابن مالك جميعا للكلام، فمثل الحريري بمثالين هما: سعَى زيدٌ، وعمرٌو مُتَّبِع، ومثل ابن مالك بمثال واحد، هو: اسْتقِمْ .

وبالتأمل في هذا التمثيل يتضح أن الحريري فاق ابن مالك في هذا التمثيل؛ إذ كان مثالاه واضحين يتجلى فيهما أركان التركيب والإسناد صراحة، أما مثال ابن مالك فإنه استتر فيه الركن الثاني من أركان الإسناد وهو الفاعل، وهو ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت.

تمثيل الحريري أشمل وأعم؛ إذ شمل الجملة الاسمية، وذلك في تمثيله بـ(عمرو متبع) والجملة الفعلية، وذلك في: (سعى زيد)، بخلاف ابن مالك الذي مثل بمثال واحد فقط للكلام المفيد، وهو مثال على الجملة الفعلية، وذلك قوله: استقم.

ثانيا: حد جمع المؤنث السالم:

حد جمع المؤنث السالم مما اتفق الحريري وابن مالك في إيراده، وإن اختلفا في ألفاظ الحد وعباراته، قال الحريري:

كلُّ جمعٍ فيهِ تاءٌ زَائِدهْ ... فَارفَعْهُ بالضّمّ كرَفعِ حَامِدَهْ

ونصبُهُ وجَرُّهُ بالكسرِ ... نحوُ كَفَيتُ المُسلماتِ شَرّي[1]

(١) ملحة الإعراب : ٢١البيتان ٧٧، ٧٨.

وقال ابن مالك:

ومـــا بتَـــا وألـــفٍ قـــد جُمِعـــا يكسرُ فـي الجَرِّ وفِـي النصبِ معًا[١]

عرف الحريري جمع المؤنث السالم بأنه: ما كان فيه تاء زائدة، وذكر إعرابه، ومثل له بجملة مفيدة.

وهذا الحد تعريف بالحد التام؛ إذ ذكر فيه الحريري الجنس القريب، والفصل، فأما الجنس القريب فهو قوله: جمع؛ إذ يشمل جمع التصحيح، وجمع التكسير، وأما الفصل فهو قوله: فيه تاء زائدة؛ إذ يخرج الجمع الذي تكون التاء فيه أصلية، كأموات، وأوقات، وأبيات مما كانت التاء فيه أصلية غير زائدة.

ويرد على هذا الحد أنه غير مانع؛ إذ يدخل فيه بعض جموع التكسير الذي وقعت التاء فيه زائدة، وليست أصلية، مثل: غزاة، وقضاة، وسعاة، وشرط هذا الجمع كما لا يخفى أن تكون الألف والتاء فيه جميعا زائدتين، فإن كان أحدهما أصليا فليس الجمع من هذا الباب، قال ابن هشام:" فإن كانت التاء أصليَّة- أي : في الجمع- كأبْيَاتٍ وَأَمْوَاتٍ، أو الألف أصلية كقُضَاة وغُزَاة نُصِبَ بالفتحة"[٢]

وقال الفاكهي منبها على هذا الشرط الذي فات الحريري ذكره:" واشتراط كون التاء مزيدة، وكذا الألف – وإن لم ينبه على هذا في النظم- لإخراج نحو: أبيات وقضاة؛ فإن التاء في الأول، والألف في الثاني أصليتان، فينصبان بالفتحة على الأصل"[٣]

فإغفال الحريري ذكر هذا القيد في حد الجمع المزيد بالألف مما يؤخذ عليه في هذا الحد، والله أعلم.

---

(١) ألفية ابن مالك: ١١ البيت رقم ٤١.

(٢) أوضح المسالك لابن هشام : ٦٨/١، الناشر : دار الجيل – بيروت، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م.

(٣) كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب: ٣٣٥

وأما تعريف ابن مالك فهو تعريف بالرسم الناقص؛ إذ ذكر فيه علامة هذا الجمع، وهي أن يختم بألف وتاء وزائدتين، فتصريح ابن مالك في التعريف بشرط زيادة الألف مما يحسب له، ويجنبه ما وقع فيه الحريري من خلل في الحد، قال المرادي:" فإن قلت: لِمَ لَمْ يقيد الألف والتاء بكونهما زائدتين؟

قلت: تعليق الباء بقوله جمع يغني عن "التقييد"، إذ المراد ما دل على جمعيته بألف وتاء. "ونحو أبيات" مما تاؤه أصلية وقضاة مما ألفه منقلبة عن أصل لم يدل على جمعيته بالألف والتاء." (١)

قلت: قد صرح المصنف بلفظ الزيادة في التسهيل فقال:" وتنوب الفتحة عن الكسرة في جرّ ما لا ينصرف؛ إلّا أن يضاف أو يصحب الألف والّلام أو بدلها، والكسرة عن الفتحة في نصب أولات والجمع بزيادة ألف وتاء، وإن سمّي به فكذلك، والأعرف حينئذ بقاء تنوينه، وقد يجعل كأرطاة علما"(٢). فصرح في هذا النص باشتراط زيادة الألف والتاء.

و يحسب للحريري أنه مثل للمحدود بجملة مفيدة، وهذا ما لم يوجد مثله عند ابن مالك.

ثالثا: حد الفاعل:

عند الحريري

كـــلُّ مَـــا جـــاءَ مِـــنَ الأســـماءِ عَقِيـــبَ فعـــلٍ سَـــالِمِ البِنَـــاءِ

(١) توضيح المقاصد للمرادي: ٣٣٩/١ ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

(٢) توضيح المقاصد: ٣٣٩/١

فارفَعْـــهُ إذْ تُعـــرِبُ فَهْـــوَ الفاعـــلُ نحـــوُ جَـــرَى المـــاءُ وخـــان الْعَامِـــل[١]

وقال ابن مالك:

الفاعـــلُ الـــذِي كمرفُـــوعَي أتَـــى زيـــدٌ منِيـــرًا وجهُـــهُ نعـــمَ الفَتَـــى[٢]

وبالتأمل في هذين التعريفين يتضح لنا الآتي:

تعريف الحريري تعريف بالحد التام، فنثر هذا التعريف أن تقول: الاسم الذي يأتي عقيب فعل سالم البناء، وقوله بعد ذلك فعل سالم البناء: فصل مخرج للاسم الواقع بعد الفعل المبني للمعلوم، فإنه لم يسلم بناؤه، بل غير من المعلوم إلى المجهول. فجمع في هذا التعريف بين الجنس الذي يعم، والفصل الذي يخصص هذا العام، أما الجنس فهو قوله: الاسم، وهو جنس قريب.

أما تعريف ابن مالك فهو تعريف بالمثال؛ إذ لم يذكر حد الفاعل، بل اكتفى بالنص على أنه ما جاء مشاكلا للأمثلة التي ذكرها، قال المرادي: "قد أشار إلى تعريف الفاعل بمثالين تضمنهما قوله:

الفاعـــل الـــذي كمرفـــوعَيْ أتـــى زيـــد" منيـــرا وجهُـــهُ نعـــم الفتـــى

فكأنه قال: الفاعل ما كان كزيد من قولك: "أتى زيدٌ" في كونه اسما أسند إليه فعل تام مقدم غير مصوغ للمفعول، أو كان كوجهه من قولك: "منيرًا وجهه" في كونه اسمًا أسند إليه اسم مقدم جارٍ مجرى الفعل المذكور"[٣].

اتفاق الحريري وابن مالك في التمثيل للفاعل، أما الحريري فقد مثل بجملتين هما: جرى الماء، وخان العامل، فهما جملتان الفعل في كلتيهما فعل متصرف .

---

(١) ملحة الإعراب:٢٨ البيتان:١١٠، ١١١.

(٢) ألفية ابن مالك: ٢٤ البيت رقم ٢٢٥.

(٣) توضيح المقاصد: ٥٨٣/٢.

وأما ابن مالك فقد مثل بقوله: أتى زيد منيرا وجهه نعم الفتى، فأوقع الفاعل ثلاث مرات في هذا التركيب، وأرى أن ابن مالك أوفى تمثيلا من الحريري؛ إذ جمع ما ذكره أحوالا مختلفة للعامل الرافع الذي يتقدم الفعل، فقد يكون فعلا متصرفا كأتى، وقد يكون جامدا كنعم، وقد يكون مؤولا بالفعل، يشمل اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، واسم المصدر، والظرف وعديليه المعتمدين[1] وفي المثال الذي ذكره ابن مالك تمثيل لاسم الفاعل فقط من هذه الأشياء المتقدمة المؤولة بالفعل .

ويجلي بحرق السر في إيراد الحريري هذين المثالين في التمثيل للفاعل، فيقول:" وأشار بالمثالين إلى أنه لا فرق بين الفاعل الحقيقي كـ" جار العامل، ودخل زيد، مما يقع فيه الفعل منه باختياره، والمجازي كـ" جرى الماء، وسقط الجدر ، ومات زيد، ولا فرق بين الفعل المعتل والصحيح"[2]

تفرد الحريري ببيان الحكم الإعرابي للفاعل وهو الرفع، وذلك في قوله: (فارفعه) عقب ذكر التعريف، وقبل ذكر المثال الذي مثل به.

وأما تعريف ابن مالك فأورد الشاطبي اعتراضا عليه فقال: "وفيه – أي في تعريف ابن مالك– نظر من أوجه:

أحدها: أنه قال:

«الفاعل الذى كمرفوعَىْ أَتَى .. زيدٌ منيرا وجهُه...»

---

(١) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري:١/٣٩٣، ٣٩٤، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان

الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

(٢) تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب شرح ملحة الإعراب لبحرق: ١٠٧، حققه وعلق عليه: علي بن محمود العسكري، المكتبة التوفيقية، ط الأولى: ٢٠١٤م.

فجعل الفاعل ما اجتمعت فيه أوصاف المثالين معًا، وذلك غير ممكن؛ إذ لا يجتمع في اسم واحد أن يكون مسندًا إليه فِعْلٌ، ومسندًا إليه ما يُؤَدِّى معنى الفعلِ في حالة واحدة، فلو قال: كمرفوع كذا، أو كمرفوع كذا، لكان صحيحا، كما قال في التسهيل: «هو المسند إليه فعلٌ أو مضمَّن معناه»(١).

والجواب: أن مقصوده ما أراد في التسهيل، فالموضع لـ(أَو)، لكن لما كانت الواو قد تقع موقع أو في مواضع، وبالعكس(٢)، أتى بالواو هنا تقديرًا، كأنه قال: الذي كمرفوع أتى، وكمرفوع منيرًا، ثم ثَنَّى على هذا التقدير؛ لأن التثنية لا ترادف إلا العطف بالواو، حسبما هو مبين في موضعه، وإذا ساغ هذا التقدير صح كلامه(٣).

فالذي ذهب إليه الشاطبي في تفسير حد ابن مالك، ودرء الاعتراض الموجه إليه أن الواو هنا مرادفة لـ(أو)، فالناظم – رحمه الله– يصرح في الحد بأقسام المحدود، واستعمال الواو أو (أو) في التقسيم جائز، وإن كان ابن مالك سماه بالتفريق المجرد، وزعم أنه أولى من التعبير بالتقسيم، قال :" والتعبير عن هذا المعنى بالتفريق أولى من التعبير عنه بالتقسيم، لأن استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال أو،

---

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك: ٧٥، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،
سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٢) أي: تقع أو موضع الواو، وهو قول الكوفيين، ولم يجوز البصريون ذلك. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري: ٤٦/٢، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ٢٠٠٩م.

(٣) شرح الألفية للشاطبي: ٥٣٧/٢.

كقولك: الكلمة اسم وفعل وحرف، فالاسم ظاهر ومضمر، والفعل ماض وأمر ومضارع، والحرف عامل وغير عامل"[١].

وعل ذلك فعبارة ابن مالك في الحد مستقيمة، والحد الذي ذكره للفاعل مستقيم، قد سلم من الاعتراض الموجه إليه.

رابعا: حد التمييز

اشترك الحريري وابن مالك في وضع حد للتمييز، كما اشتركا أيضا في التمثيل للمحدود.

تعريف التمييز عند الحريري:

قال الحريري:

وإنْ تُـــرِدْ معرفـــةَ التّمييـــزِ ... لكَـــي تُعَـــدَّ مِـــنْ ذَوي التّمييـــزِ

فَهْـــوَ الَّـــذِي يُـــذكَرُ بعـــدَ العَـــددِ ... والـــوَزنِ والكَيـــلِ ومَـــذروعِ اليـــدِ

ومِـــنْ إذا فَكّـــرْتَ فيـــهِ مُضـــمَرَهْ ... مِـــنْ قبـــلِ أنْ تـــذكُرَهُ وتُظهِـــرَهْ

تقـــولُ عِنْـــدِي مَنَـــوانِ زُبْـــدًا ... وخمســـــةٌ وأربعـــــونَ عبـــــدا

وقـــد تصـــدقْتُ بصـــاعٍ خَـــلا ... ومـــا لـــه غيـــرُ جَريـــبٍ[٢] نخْـــلَا[١]

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٣/٣، حققه: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)

(٢) قال الأزهري:" والجريبُ من الأَرْض نِصْفُ الفِنْجان، والجريب مِكْيالٌ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَقْفِزَة. والْجَرِيبُ من الأَرْض مِقدارٌ مَعْلوم الذرع والمساحة، وَهُوَ عَشَرةُ أَقْفِزَة، كلّ قِفِيزٍ مِنْهَا عَشَرةُ أَعْشِراء، فالعَشِيرُ جُزْءٌ من مائَة جُزْءٍ من الْجَرِيب" تهذيب اللغة للأزهري: ج ر ب: ٣٧/١١، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م، ←←←

تعريف التمييز عند ابن مالك:

قال ابن مالك:

إسمٌ بمعنى مِنْ مُبينٌ نكره ينصِبُ تمييزاً بما قدْ فسّره

كشبرٍ ارضاً وقفيزٍ برّاً ومنوين عسلاً وتمْرا[٢]

حد التمييز من الحدود المشتركة بين الحريري، وابن مالك، والذي يظهر أن التعريف عندهما مختلف غير متفق، فتعريف الحريري تعريف بالرسم؛ إذ عرف التمييز ببيان علامة من علاماته، هي: وقوعه بعد العدد، والوزن، والكيل، والمساحة(مذروع اليد) ، أما تعريف ابن مالك فهو تعريف بالحد؛ إذ ذكر فيه الجنس القريب وهو: الاسم، والفصل، فقوله في التعريف: نكرة فصل مخرج المشبه بالمفعول به "نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهَهَ" بالنصب، فإن فيه ما في "حسن وجهًا" إلا التنكير، فلا يكون تمييزًا لعدم تنكيره[٣]،و" خرج بالفصل "الثاني" وهو بمعنى "من" "الحال" نحو: "جاءَ زيدٌ راكبًا" "فإنه بمعنى: في حال كذا، لا بمعنى: من و" خرج بالفصل "الثالث"

→→→

وينظر: لسان العرب لابن منظور: ج ر ب: ١/٢٦٠، الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.

(١) ملحة الإعراب: ٣٩، ٤٠ الأبيات من ١٥٤ إلى ١٥٨

(٢) ألفية ابن مالك : ٣٤البيتان :٣٥٦، ٣٥٧.

(٣) وأجاز الكوفيون وابن الطراوة مجيء التمييز معرفة. ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان: ٩/٢٠٧، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى، والكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء: ١/١٨٨، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م

وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم "لا" التبرئة "نحو: "لا رجل"، و" ثاني مفعولي "أستغفر" [1]

ومما اتفق فيه الحريري وابن مالك التمثيل للمعرَّف، أما الحريري فمثل بأربعة أمثلة، وأما ابن مالك فمثل بثلاثة أمثلة فقط، والمتأمل في هذه الأمثلة يرى الحريري أوفى تمثيلا من ابن مالك، وليس مرد ذلك إلى كثرة أمثلة، بل سر ذلك أن أمثلته استوعبت الأنواع الأربعة التي ذكرها(العدد، والكيل، والوزن، والمساحة)، فمثل للعدد بقوله: خمسة وأربعون عبدا، ومثل للوزن بقوله: عندي منوان زبدا، ومثل للمكيل بقوله: وقد تصدقت بصاع خلا، ومثل للمساحة(المذروع) بقوله: وما له غير جريب نخلا.

أما تمثيل ابن مالك فمثل للمساحة والموزون، والمكيل ، ولم يمثل للعدد.

ويؤخذ على تعريف الحريري أنه مانع غير جامع؛ فإنه بهذا التعريف منع دخول غير التمييز في هذا الحد، لكنه لا يشمل النوع الثاني من نوعي التمييز، وهو تمييز الذات، بل هذا التعريف يصدق على تمييز الذات فقط.

وهذا الاعتراض موجه أيضا إلى تعريف ابن مالك، فكون التمييز بمعنى من لا يشمل إلا تمييز الذات، أما تمييز النسبة فليس على هذا التقدير، قال الشاطبي:" وقد حد الناس التمييز، فلم يقيدوا هذا التقييد الذي لا يشمل إلا أحد قسميه فقال ابن الضائع: هو الاسم النكرة المنتصب بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم بيانًا لما انبهم من الذوات. وقال بعضهم: الاسم النكرة المنصوب المبين لما انبهم من الذوات. وقيل غير ذلك مما لم يذكر فيه التقييد بمعنى (من). فالحاصل أن الناظم حد بعض ما ينتصب على التمييز، فأخرج بذلك غيره عن أن يكون نصبه على التمييز، وقد كان يمكن الاعتذار بأنه يمكن أن لم يلتزم النصب على التمييز في نحو: سفه نفسًا، وحسن وجهًا، وأن يجعل نصبه على المفعول به، كما يعرب: مررت برجلٍ حسنٍ

(١) ينظر: التصريح على التوضيح: ٦١٦/١.

الوجـهَ، وحسن وجهَـه كـذلك، ويكـون مخالفًا للنحـويين فـي مجـرد اصـطلاح لا ينبنـي عليه حكم لولا أنه نص على أن مثل: طب نفسًا، وأنـت أعلـى منـزلًا تمييـز، فلـم يمكـن اعتذار عنـه بذلك"(١).

فإذا كان حد الحريري غير جامع؛ فحد ابن مالك أيضا عابـه ذلـك؛ إذ فاتـه بعض أنواع المحدود، ولم يدخل فيه.

(١) المقاصد الشافية: ٥٣١/٣ .

المبحث الثالث: التعريفات التي تفرد الحريري بذكرها

وردت في المُلحة بعض حدود تفرد بها الحريري دون ابن مالك، وهاك هذه التعريفات:

أولا: حد الفعل الماضي:

حد الحريري الفعل الماضي بحدين، جاء أولهما في قوله:

أَو لَحِقَتْـــهُ تـــاءُ مَـــن يُحـــدّثُ كقـولِهم فِـي لَـيسَ لسـتُ أَنفُـثُ[1]

أراد بتاء من يحدث تاء الفاعل بأحوالها المختلفة: مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، فهي علامة على الفعل الماضي.

وجاء الثاني في قوله:

فكـــلُّ مَـــا يَصـــلُحُ فيـــهِ أَمـــسِ فإنـــهُ مـــاضٍ بغيـــرِ لَـــبْسِ[2]

وهذان الحدان تعريفان بالرسم الناقص؛ إذ إنه حد الفعل الماضي بذكر علامته، وهذا هو التعريف بالرسم، ولم يذكر مع العلامة الجنس الذي يدخل تحته؛ فلأجل ذلك كان الرسم ناقصا.

وقريب من هذا الحد الثاني عند الحريري ما ذكره الأبذي في حد الماضي، فقال: حد الماضي: ما وقعَ وانقطع وصلح معهُ أمس"[3]. وظاهر الحد الثاني عند الحريري، وحد الأبذي أنهما غير جامعين، ولا مانعين، فلا يصدقان على جميع أفراد الجنس(الفعل الماضي) ، فمنه ما لا يصلح معه أمس، وقد يصلح أمس مع أفعال ليست ماضية كالفعل المضارع المنفي بلم، قال بحرق معقبا على حد الحريري

---

(١) ملحة الإعراب : ٥ البيت رقم ١١.

(٢) ملحة الإعراب : ٨ البيت رقم ٢٤.

(٣) الحدود للأبذي: ٤٤١، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ – السنة ٣٣ – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

الثاني:" قد سبق أن الماضي أيضا يعرف بأن تلحقه تاء المحدث، أي: المتكلم، نحو: خرجْتُ، ودخلْتُ، ولسْتُ أنفُث، فلو اقتصر الناظم على تعريفه بها لكان أولى؛ لأنها مطردة منعكسة، بمعنى أنها تصلح في كل ماض، ولا تصلح مع غير الماضي، بخلاف (أمس) فإنه علامة لا تطرد، ولا تنعكس؛ إذ لا يصلح أن تقول في مثل: إن خرجَ زيدٌ أكرمته : إن خرج زيدٌ أمسِ، مع أنه صيغة فعل ماض..... (١)

وجواب هذا الاعتراض تجده عند ابن قاسم المالكي(ت:٩٢٠) وهو يشرح حد الأبذي– ما وقع وانقطع، وحسن معه أمس – قال:" أي: ما وقع مدلوله في الزمان الماضي، وهو الزمان الذي قبل يومك، والمراد أن ذلك بحسب الوضع؛ ليخرج المضارع المجزوم بلم، فإن دلالته على الزمان الماضي لا بحسب الوضع، بل بواسطة لم.

ويدخل الماضي الدال على الزمان المستقبل، نحو: إن ضربتَ ضربتُ؛ لأن دلالته عليه لا بحسب الوضع، بل لوقوعه شرطا وجوابا، والماضي الذي لا يدل على الزمان كبعتُ وتزوجتُ مرادا به الإنشاء؛ لأن تجرده عنه عارض؛ لقصد الإنشاء.

فإن لم يصلح معه أمس، فهو اسم فعل كوشكان، وسرعان لمعنى : سرع، وهيهات لمعنى: بعد"(٢)

فالذي يستفاد من كلام هذا الشارح أن المعول عليه هو الوضع الأول للكلمة، ولا عبرة بالدلالات العارضة عليها بسبب عوارض التركيب كالجزم مع المضارع، والشرط مع الماضي. وعلى ذلك فحد الماضي بصلاحية أمس معه لا يقدح في هذا الحد ولا يعيبه، والله أعلم.

---

(١) تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب: ٣٦.

(٢) شرح حدود النحو للأبذي، شرح ابن قاسم المالكي: ٥٧، حققه وعلق عليه: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب القاهرة، الأولى: ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨.

ثانيا: حد جمع المذكر السالم

قال الحريري:

كـــلُّ جَمـــعٍ صـــحَّ فيـــهِ وَاحـــدُهْ ثـــمَّ أتَـــى بعـــدَ التَّنَـــاهي زَائِـــدُهْ

فَرَفْعُـــهُ بِـــالْوَاوِ وَالنُّـــونُ تَبَـــعْ مِثْلُ: شَجَانِي الْخَاطِبُونَ فِي الْجُمَعْ [1]

تعريف جمع المذكر السالم تفرد به الحريري دون ابن مالك الذي اكتفى بالإشارة إلى إعرابه، ومثل للاسم الجامد والمشتق المستوفيين شروط جمع المذكر السالم، قال:

وارفـــعْ بـــواوٍ وبيـــا اجـــرُرْ وانصِـــبِ ســـالمَ جَمـــعِ عَـــامرٍ ومُـــذْنبِ[2]

فللحريري فضل التعريف وذكر الحد، والتمثيل للجمع بجملة مفيدة، وهذا الحد الذي ذكره الحريري هو تعريف بالرسم الناقص؛ إذ ذكر فيه علامة هذا الجمع فقط، وهي: صحة لفظ المفرد، وعدم حدوث تغيير فيه، ووجود علامة الجمع في آخره (الواو والنون، أو الياء والنون)، ولم يذكر مع هذه العلامة الجنس القريب، قال الحريري في شرحه على الملحة:" ويسمى الجمع الصحيح، والجمع السالم؛ لأن لفظ الواحد صح وسلم فيه، ويسمى أيضا الجمع على هجاءين؛ لأنه تارة يكون بالواو، وتارة يكون بالياء"[3]

ولم يذكر الحريري في التعريف الجنس والفصل، وهو شرط التعريف بالحد.

---

(١) ملحة الإعراب: ١٩ البيتان: ٧٠، ٧١.

(٢) ألفية ابن مالك : ١١، البيت رقم ٣٥، وإعراب جمع المذكر بالحروف(بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا) هو ما ذهب إليه جمهور النحاة، وخالف الزجاج فذهب إلى أنه مبني، قال الشيخ ياسين:" قال الزرقاني: فإنه عنده مبني، وبناؤه على الواو في : جاء الزيدون، وعلى الياء في: رأيت الزيدين، ومررت بالزيدين" حاشية الشيخ ياسين على التصريح: ١/ ٢٢٨

(٣) شرح ملحة الإعراب للحريري: ٤٦، حققه : د. فائز فارس، نشر دار الأمل للنشر والتوزيع، الأولى: ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

ويظهر في هذا التعريف تأثر الحريري بابن السراج الذي عرف جمع المذكر السالم بقوله:" فجمع السلامة هو الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واوًا ونونًا أوياء ونونًا نحو مسلمين، ومسلمون"(١)

ويظهر فضل الحريري وتميزه في تصديره هذا الباب بذكر حقيقة هذا الجمع، وتجلية معناه، وبيان حده، وهو ما لا تراه عند كثير من النحاة، كابن يعيش(٢)، والجزولي(٣) ، والسيوطي(٤)، فلم يذكر واحد من هؤلاء حقيقة هذا الجمع، ولم يصدر هذا الباب ببيان حده، وتصور الشيء ومعرفة حقيقة، هو أولى ما يصدر به الباب أو المبحث قبل بيان شروطه، وأحوال إعرابه المختلفة.

ثالثا: حد الحرف:

قال الحريري في حد الحرف:

وَالْحَـرْفُ مَـا لَيْسَـتْ لَـهُ عَلاَمَـهْ فَقِـسْ عَلَـى قَـوْلِي تَكُـنْ عَلاَّمَـهْ

مثالـــــه حتـــــى ولا وثمـــــا وهـــل وبـــل ولـــو ولـــم ولمـــا(٥)

(١) الأصول في النحو لابن السراج: ٤٦/١، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٢١٣/٣، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

(٣) المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الجزولي: ٢٢، المحقق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

(٤) المقدمة الجزولية في النحو: ٢٢.

(٥) ملحة الإعراب:٦ البيتان ١٣، ١٤ .

في هذين البيتين المتقدمين ذكر الحريري حد الحرف، وحده عنده: ما ليست له علامة، أي: من علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، فعلامة الحرف سلبية، وهي خلوه من علامات قسيميه (الاسم والفعل).

وفي البيت الثاني مثل لأقسام الحرف الثلاثة، قال الفاكهي:" والحرف ثلاثة أقسام كما أفهمه تعدد المثال في النظم: مختص بالاسم: كـ (في، وحتى الجارة)، مختص بالفعل : كـ (لم، ولما، ولو الشرطية)، ومشترك بينهما: كـ(هل، وبل، وثم، ولا غير الناهية)" (١)

وبالنظر في ألفية ابن مالك –رحمه الله– تراه لم يذكر للحرف حدا، بل اكتفى بالتمثيل له، قال:

سِواهُما الحَرْفُ كهلْ وفِي وَلَمْ(٢)

فالضمير في قوله: سواهما عائد على الاسم والفعل، وتمثيله بهذه الأحرف الثلاثة إشارة منه إلى أقسام الحرف الثلاثة: قسم مختص بالأسماء، ومثل له بـ"في" وقسم مختص بالأفعال، ومثل بـ"لم"، وقسم مشترك بينهما، مثل له بـ"لم".

وهذا التعريف الذي ذكره الحريري للحرف يظهر فيه تأثر الحريري بابن جني، فقد عرف الحرف بقوله:" والحرف مَا لم تحسن فِيهِ عَلامَة من عَلَامَات الْأَسْمَاء وَلَا عَلَامَات الْأَفْعَال، وَإِنَّمَا جَاءَ لِمَعْنى فِي غَيره، نَحْو: هلْ وبلْ وَقد (٣)

وهذا الحد حد بالرسم الناقص؛ إذ اقتصر فيه الحريري على إيراد علامة الحرف فقط، ولم يذكر معه جنسه، وهذا هو الرسم الناقص.

---

(١) شرح الملحة للفاكهي: ٢٩٠، ٢٩١،

(٢) ألفية ابن مالك :٩ ، البيت رقم: ١٢

(٣) اللمع في العربية لابن جني: ٨، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

وأل في قوله: الحرف للعهد ؛ إذ المراد بالحرف حرف المعنى فقط، وليس المراد به جنس الحرف الذي يشمل حرف المبنى وحرف المعنى، ودليل ذلك قوله قبل هذا البيت:

ونَوعُـــهُ الَّـــذِي عليـــهِ يُبنَـــى اســـمٌ وفِعـــلٌ ثـــمَّ حـــرفُ مَعنَـــى[١]

ثم عاد في هذا البيت فذكر حد الحرف وعلامته، فأل إذن فيه للعهد، وهو من قبيل العهد الذكري؛ لتقدم لفظ الحرف في البيت السابق، فـ" أل" هنا من قبيل (كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا (١٥) فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)[٢]

وأما عن تمثيل كليهما للمحدود وهو الحرف نلحظ الآتي: اتفاق الحريري وابن مالك في ذكر (هل) مثالا للحرف المشترك بين الأسماء والأفعال، كما اتفقا في ذكر لم مثالا للحرف المختص بالأفعال.

الحريري وإن كان أوفى تمثيلا وأكثر من ابن مالك فإن ابن مالك كان أدق تمثيلا منه، إذ إن الأمثلة الثلاثة التي ذكرها متعينة لما جاءت له، ففي متعين للأسماء، ولم متعين للأفعال، وهل متعين للحرف غير المختص، بخلاف الأمثلة التي ذكرها الحريري، فحتى ذكرها مثالا للحرف المختص بالأسماء، ومراده بها حتى الجارة، غير أن من أقسام حتى ما يدخل على الفعل كـ(حتى) التي ينتصب المضارع بعدها، وحتى الابتدائية.

كما ترى في نظم الحريري خلطا بين هذه الأحرف، وعدم تمييز بين كل قسم منها، والله أعلم.

---

(١) لمحة الإعراب: ٤ البيت رقم: ٧.

(٢) سورة المزمل: الآيتان ١٥، ١٦

المبحث الرابع: الحدود التي تفرد ابن مالك بذكرها

أولا: حد الفعل المعتل:

قال ابن مالك:

وَأَيُّ فِعْـــلٍ آخِـــرٌ مِنْـــهُ أَلِـــفْ أَوْ وَاوٌ اوْ يَـــاءٌ فَمُعْـــتَلاً عُـــرِفْ[1]

هذا التعريف تفرد به ابن مالك، فلم يرد له ذكر في الملحة، وهو تعريف بالحد، فالفعل فيه جنس في التعريف يشمل الصحيح والمعتل، وهو الجنس القريب، أما جنسه البعيد فهو: الكلمة، وذكر الجنس القريب هنا أولى.

وقوله بعد ذلك: "آخر منه ألف...إلخ" فصل في التعريف مخرج لغير المعتل من الأفعال، وهو الفعل الصحيح، ومخرج أيضا لما كان فيه حرف العلة غير آخر، فلا يسمى هذا معتلا في اصطلاح النحاة، وإنما هو معتل في اصطلاح الصرفيين، فالفعل المعتل عندهم: ما كان أحد أصوله حرف علة، فاء أو عينا أو لاما[2]

وهذا الذي ذكره ابن مالك في حد الفعل المعتل متابعة منه لسيبويه ومتابعيه، بتقدير حركة الإعراب في الفعل المعتل، قال صاحب التصريح:" وما ذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه[3] ومتابعيه، وقال ابن السراج[4] ومن تابعه: لا

---

(١) ألفية ابن مالك: ١٢، البيت رقم: ٤٩.

(٢) ينظر: الشافية لابن الحاجب: ٦٠ ، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م، وشذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي: ١٩، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

(٣) قال –رحمه الله–:"واعلم أن الآخِرَ إذا كان يسكن في الرفع حُذف في الجزْم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجَمِيع. وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى". الكتاب لسيبويه: ٢٣/١، تحقيق الأستاذ : عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

(٤) ينظر: الأصول: ١٦٤/٢.

تقدير؛ لأنا إنما قدرنا في الاسم؛ لأن الإعراب فيه أصل، فيجب المحافظة عليه، وفي الفعل فرع، فلا حاجة لتقديره والمعتمد الأول، وعليه جرى في النظم"[١]

ثانيا: حد النكرة:

قال ابن مالك:

نَكِـــــرةٌ قابـــــلُ ألْ مـــــوثرا أوْ واقـــعٌ موقـــعَ مـــا قـــدْ ذُكِـــرا

ذكر ابن مالك في هذا البيت المتقدم حد النكرة، وحدها عنده: ما يقبل أل ويؤثر فيه التعريف، وهو تعريف بالخاصة كما ذكر الشيخ خالد[٢]

وهذا التعريف أورد الصبان اعتراضا عليه بأنه غير جامع، أي: غير جامع لكل النكرات وغير صادق عليها، وكون التعريف جامعا شرط من شروطه، ثم أجاب عنه فقال:

" أورد عليه أنه غير جامع؛ لخروج الأسماء المتوغلة في الإبهام كأحد الملازم للنفي، وهو ما همزته أصلية وبمعنى إنسان، لا ما يقع في الإثبات والنفي وهو ما همزته بدل من واو شذوذًا وبمعنى واحد، فالفرق بينهما من جهة الاستعمال، وجهة اللفظ، وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه؛ لأنها لا تقبل أل، وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين؛ لأن (أل) الداخلة عليها موصولة، وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور ربّ وأفعل من؛ لأنها لا تقبل أل.

وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد إلى نكرة كـ: جاءني رجل فأكرمته؛ لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل، ودخول يهود ومجوس؛ فإنهما يقبلان أل مع أنهما

---

(١) التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري: ٩٢/١، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م

(٢) التصريح على التوضيح: ٩٣/١.

معرفتان؛ إذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث". ثم أورد الجواب عن هذين الاعتراضين، فقال:

"والجواب عن الأول بمنع الخروج؛ لأن كلًّا من المتوغلة، وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كإنسان وكذات ثبت لها الضرب، أو وقع عليها الضرب مثلًا، والحال وما بعدها قابلة لـ(أل) في حالة الافراد، ولا يضر عدم قبولها (أل) في تلك التراكيب.

وعن الثاني بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لأن معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعًا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم. ومنع أن يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين، وإنما يقبلان أل حال كونهما جمعين لـ (يهودي ومجوسي) كروم وروميِ، وهما حينئذٍ نكرتان[1]

فيستفاد من جواب الصبان عن الاعتراض الأول أن الأسماء الموغلة في الإبهام واقعة موقع ما يقبل أل، فهي داخلة في قول الناظم: أو واقع موقع ما يقبل أل.

أما ما يشترط فيه التنكير من أبواب النحو كالحال، والتمييز، واسم لا النافية للجنس؛ فإنها عرض ذلك لها بسبب التركيب، ولكنها عند الإفراد وفقد التركيب قابلة لدخول أل عليها، وجوابه عن الاعتراض الثاني واضح، لا لبس فيه، فحد الناظم مستقيم، لا شبهة فيه، ولا اعتراض عليه.

ثالثا: حد الضمير:

قال ابن مالك في حد الضمير:

فما لذي غيبة أو حضور كأنت وهو سمّ بالضّمير

(١) حاشية الصبان: ١/١٨٠، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، الأولى.

تعريف الضمير مما تفردت به الألفية دون ملحة الإعراب، فحد الضمير عند ابن مالك: ما دل على غيبة أو حضور، والحضور يشمل ضمير المتكلم، وضمير المخاطب.

وقد أدرج قسمي المتكلم، والمخاطب تحت ذي الحضور؛ لأن المتكلم حاضر للمخاطب، والمخاطب حاضر للمتكلم، لكن فيه إبهام إدخال اسم الإشارة في المضمر، لأن الحاضر ثلاثة: متكلم، ومخاطب، ولا متكلم، ولا مخاطب، وهو المشار إليه. على أن هذا الإبهام يرفعه إفراد اسم الإشارة بالذكر(١).

ولم يكتف ابن مالك بذكر الحد فقط، بل مثل للمحدود، فمثل بأنت لضمير الحاضر، وهو أحد قسمي ضمير الحاضر كما سلف، ومثل لضمير الغائب بـ"هو" ، وفي التمثيل فائدة أشار إليها المكودي فقال:" ودخل في قوله أو حضور اسم الإشارة لأنه حاضر لكنه أخرجه بالمثال"(٢)

فكأن التمثيل الذي ذكره الناظم قيد في التعريف؛ يخرج به ما ليس داخلا في الحد. ويحسب لابن مالك- رحمه الله- تصديره مبحث الضمير بوضع حد له يبين به حقيقته، ويميزه عن غيره من المعارف، وهذا الصنيع لا تجده في بعض متون النحو الأخرى، كاللمع لابن جني(٣)، والمفصل للزمخشري(٤)، والكافية لابن الحاجب(٥)،

---

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ٣٤، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م.

(٢) شرح المكودي على الألفية: ٢١، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥.

(٣) اللمع لابن جني: ٩٩

(٤) المفصل في صنعة العربية للزمخشري: ١٦٦، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣

(٥) الكافية في علم النحو لابن الحاجب:٣٧، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠ م

فهؤلاء جميعا لم يتعرض واحد منهم لبيان حقيقة الضمير، وذكر حده، ولو ببنت شفة.

ويدل على فضل ابن مالك وسبقه تأثر اللاحقين عليه بهذا الحد الذي وضعه، فقد تأثر به فيه: الأبذي الذي حد الضمير بقوله: ما دل وضعا على متكلم أو مخاطب، أو غائب[1] فتأثر الأبذي بابن مالك واضح لا يخفى، حتى يكاد حده يطابق حد ابن مالك.

كما تأثر بابن مالك الشيخ خالد الأزهري ، ونقل عنه هذا الحد[2].

رابعا: حد الضمير المتصل:

قال ابن مالك:

وَذُو اتِّصَـــالٍ مِنْـــهُ مَـــا لاَ يُبْتَـــدَا وَلاَ يَلِـــــي إلاَّ اخْتِيَـــــارَاً أَبَـــــدَا

كَالْيَـــاءِ وَالْكَـــافِ مِـــنِ ابْنَـــي أَكْرَمَـــكْ وَالْيَـــاءِ وَالْهَـــا مِـــنْ سَـــلِيْهِ مَـــا مَلَـــكْ

هذا تعريف للضمير المتصل، وهو عند ابن مالك: ما لا يبتدأ به الكلام، ولا يقع بعد إلا في الاختيار، وهو تعريف بالحد، جامع لأفراد الضمير المتصل، مانع لدخول غيرها، وهو كذلك مطرد؛ لأنه يصدق على كل أفراد الضمير المتصل، منعكس؛ لأنه يصدق أن كل ما ما لم يكن كذلك، ولم يوجد فيه هذان القيدان المذكوران فليس ضميرا متصلا.

والمتأمل في هذا التعريف يرى ابن مالك –رحمه الله– قد جمع فيه بين التعريف والتمثيل للمحدود، ولم يكتف بالتعريف فقط.

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي: ١٣٩، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.

(٢) ينظر: شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري: ٢٢، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

وتعدد التمثيل للتعريف إنما وقع قصدا من ابن مالك، وغرضه من ذلك بيان أنواع الضمير المتصل الثلاثة، ومحاله الثلاثة، قال الصبان:" أشار بتعداد الأمثلة إلى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب، ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر. والمقصود بذكر ياء وهاء (سليه) التمثيل للمرفوع وللغائب، لا المخاطب والمنصوب؛ لحصولهما بالكاف من أكرمك، ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم، وتفتح للمخاطب، وتكسر للمخاطبة للفرق"(١)

والمتأمل فيه يرى ابن مالك قد جمع في حد الضمير المتصل بين ضابطين، ولم يكتف بواحد منهما، وسر ذلك يجليه الشاطبي فيقول:" فإن قيل: كل واحد من هذين التعريفين يعطى في المقصود ما أراده، فلم أتى بهما معًا وأحدهما كافٍ؟

فالجواب: أن له في ذلك مقصدا آخر لا يحصل له مع الاقتصار على الأول، وذلك أنه أراد أن يبين أن الضمير المتصل لا يستغني عن مباشرة الفعل من آخره لفظًا وتحصيلًا حتى يصير كالجزء منه، فلا يقع مبدوءا به الكلام ولا بعد الفعل مفصولا منه، فلأجل هذا لم يكتف بالتعريف الأول(٢).

فكأن ابن مالك –رحمه الله– بهذين القيدين المذكورين في الحد أراد أن يبين على شدة اتصال الضمير المتصل بعامله، وعدم جواز انفصاله عنه بوقوعه بعد إلا، ولا غير متصل به.

خامسا: حد العلم:

قال ابن مالك:

اسمٌ يعيّن المسمّى مطلقَا علمُه كجعفرٍ وخِرنِقَا

(١) حاشية الصبان: ١/١٨٨.

(٢) المقاصد الشافية: ١/٢٦١، ٢٦٢.

وقَـــــرَنٍ وعـــــدَنٍ ولاحـــــقِ وشـــــدْقمٍ وهَيْلـــــةٍ وواشـــــقِ

هذا الحد لم يرد له ذكر عند الحريري في الملحة، وهذا الحد الذي حد به ابن مالك العلم من قبيل التعريف بالحد التام؛ إذ ذكر فيه الجنس القريب للعلم، والفصل الذي يخرج غير العلم، فأما الجنس فقوله: اسم، يشمل العلم وغير العلم، وقوله يعين المسمى، مخرج للنكرة، وقوله: مطلقا مخرج لعير العلم من أنواع المعارف، فهما قيدان في الحد يخرج بهما غير الحد.

وهذا الحد الذي حد به ابن مالك العلم قد يتوهم فيه أنه غير شامل للعلم الجنسي؛ فهو إذن غير جامع، والحق على خلاف ذلك، قال المرادي:" فإن قلت: العلم ضربان: شخصي وجنسي.

أما الشخصي: فلا إشكال في صدق هذا التعريف عليه.

وأما الجنسي: فلا يصدق عليه هذا التعريف؛ لأنه "لم يعين مسماه إذ هو" في المعنى شائع كاسم الجنس النكرة ولكنه جرى مجرى العلم الشخصي في الأحكام اللفظية.

قلت: "التحقيق" أن العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى، بل هو معين لمسماه، فالتعريف صادق عليه، وسيأتي بيان هذا"[1].

كما أن هذا التعريف قد اشتمل على الجنس القريب الذي يدخل فيه العلم وهو الاسم، ولم يذكر جنسه البعيد وهو اللفظ، وهذا ما يحسب لابن مالك، قال الشاطبي:" فقوله: (اسمٌ) هو الجنس الأقرب، ولو أتى باللفظ أو بالكلمة لكان جنسًا بعيدًا، والإتيان بالقريب أولى، فذكر أنه من قبيل الأسماء وأنه لا يكون في الأفعال ولا في الحروف، فإن سمي بها صارت إذ ذاك أسماء، وصح كونها أعلامًا، لأنها قد خرجت عن جنس الأفعال والحروف"[2]

---

(١) توضيح المقاصد : ١/٣٩٠

(٢) شرح الألفية للشاطبي: ١/ ٣٤٨.

ومما يحمد لابن مالك– أيضا– تمثيله للمحدود بأمثلة متنوعة متعددة تشمل الأقسام المختلف للعلم من أولي العلم ، ومن غيرهم.

ومن نكت هذا التمثيل أنه أو قع المثال الثامن علما على كلب، وفي ذلك موازاة لنظم القرآن الكريم، قال صاحب التصريح[١]:" وذكر في النظم سبعة أعلام، وثامنهم علم الكلب...، وفي ذلك موازاة لقوله تعالى: (وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ) [٢]

سادسا: حد الخبر:

قال ابن مالك:

والخبـــرُ الجـــزءُ المـــتمُّ الفائـــدهْ كـــاللهُ بَـــرٌّ والأيـــادِي شَـــاهدَهْ[٣]

هذا تعريف تفرد به ابن مالك، ولم يرد له ذكر عند الحريري في الملحة، وهو تعريف بالحد أورد فيه الجنس القريب والفصل، فقوله في التعريف: الخبر يشمل المبتدأ والخبر، وقوله: المتم الفائدة: مخرج للمبتدأ، قال المرادي:" الخبر يشمل المبتدأ والخبر، والمتم الفائدة: أخرج المبتدأ.

فإن قلت: هذا ليس بحد صحيح؛ لأنه صادق على الفعل، وعلى الفاعل والحرف أيضا.

قلت: ليس مراده بالجزء جزء الكلام مطلقا فيلزمه ما ذكرت، وإنما المراد جزء الجملة الاسمية.

ويدل على ذلك أمران: أحدهما أن الباب موضوع لها، والثاني تمثيله بقوله:

كالله بر والأيادي شاهده

---

(١) التصريح: ١/١٢٥

(٢) من سورة الكهف: من الآية رقم: ٢٢

(٣) ألفية ابن مالك: ١٧، البيت رقم ١١٨.

فلم يدخل تحت كلامه الفعل والفاعل، ولا الحرف أيضا؛ لأنه لا يكون أحد جزءي الجملة الاسمية.

فإن قلت: إخراج المبتدأ بقوله: "المتم الفائدة" غير واضح لأن المبتدأ أيضا يتم الفائدة، فإن الفائدة بهما حصلت.

قلت: الخبر هو ثاني الجزءين ولا إشكال في أن ثانيهما هو الذي به تتم الفائدة.

وأيضا، فإن الخبر هو المستفاد من الجملة؛ ولذلك كان أصله أن يكون نكرة، ولهذا قال أبو موسى: المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة"[1].

وثمت اعتراض آخر على هذا الحد، ذكره الصبان، وأورد الجواب عنه فقال: "وأورد أن التعريف غير جامع؛ لخروج خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك: زيدٌ أبوه قائمٌ؛ إذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة؛ إذ الجملة الواقعة خبرًا غير مقصود إسنادها بالذات، ولذلك قالوا: إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة، فمعنى زيد أبوه قائم: زيد قائم الأب، وأيضًا لا بد في إفادة هذه الجملة من تقدم المرجع، وغير مانع لشموله نحو: يضرب في قولك: زيد يضرب أبوه؛ لحصول الفائدة به مع مبتدئه، مع كونه ليس خبرًا بل جزء خبر.

وأجيب عن الأول بأن المراد المتم الفائدة ولو بحسب الأصل. والجملة الواقعة خبرًا خبرها قبل جعلها خبرًا كذلك، ومن حيث نفس الإسناد، وتوقف الإفادة على المرجع من حيث الضمير. وعن الثاني بأن المراد الفائدة المطلوبة، والفائدة التي أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه"[2].

فالحد الذي وضعه ابن مالك– رحمه الله– للخبر مستقيم لا غبار عليه، بعد سلامته من هذه الاعتراضات الموجهة إليه.

---

(١) توضيح المقاصد : ١/٤٧٤.

(٢) حاشية الصبان: ١/٣٠٩.

سابعا: حد المصدر:

قال ابن مالك:

المصْدرُ اسْمُ ما سِوى الزمانِ منْ مَدْلُولَيِ الفعلِ كأمْنٍ منْ أمِنْ[١]

هذا التعريف للمصدر مما تفرد به ابن مالك عن الحريري، وهذا الحد تعريف بالرسم التام؛ إذ حد المصدر بذكر علامته ، وهي : دلالته على الحدث مجردا عن الزمان، وذكر مع هذه العلامة الجنس القريب الذي يدخل المصدر تحته وهو الأسماء، ولم يذكر الجنس البعيد وهو الكلمة.

فحد المصدر عنده: الاسم الدال على الحدث مجردا عن الزمان، والحدث أحد مدلولي الفعل، فالفعل يدل على حدث وزمن، يدل على الحدث بمادته، ويدل على الزمان بصيغته، قال الشاطبي:" فدلالته على الزمان بصيغته، ودلالته على المعنى الواقع من الفاعل أو القائم به بحروفه، فللفعل إذا مدلولان ولكل واجد منهما لفظ يَخْتَصُّ به، واسم يُدعى به، فنفى اسمَ الزمان بقوله: "اسم ما سوى الزمان" فبقيَ الواقع من الفاعل أو القائم به صادقًا عليه التعريف، فهو إذًا المصدر"[٢].

وقد أبدى أبو حيان اعتراضه على هذا الحد الذي ذكره ابن مالك، وذكر أنه غير جامع فقال:" وقول الناظم:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل...

يقتضي وجود فعل، وأن له مدلولين، وأن المصدر اسم لغير الزمان وهو الحدث، وهذا ليس بجامع للمصدر؛ لأنه يخرج عنه المصادر التي لا أفعال لها مثل الأمومة؛ فإنه لا فعل له فيكون أحد مدلوليه.

---

(١) ألفية ابن مالك: ٢٩ البيت رقم ٢٨٦.

(٢) المقاصد الشافية: ٣/٢١٣.

وقوله: "من مدلولي الفعل" يثبت أن الفعل له مدلولان: مصدر وزمان وقد وجدنا أفعالا لا مصادر لها، إما لمضارعتها الحروف كنعم وبئس، وفعل التعجب، وإما لكونها حرفا في الحقيقة، لكن تسامح النحويون في تسميتها أفعال كليس وعسى؛ إذ ليس فيهما ما يدل على حدث ولا على زمان، وإما لملازمة حرف النفي أو شبهه لها، وإن كان قد تصرف فيها بماض ومستقبل، نحو: مازال ولا يزال، فلا يصح المصدر منهما، ولا من أخواتهما"[1]

قلت: وأبو حيان في هذا النص جرى على عادته في تعقب ابن مالك واعتراضه، والتحامل عليه .

ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض الذي أورده أبو حيان بحمل أل في كلمة (الفعل) في قول الناظم على العهد، لا على الجنس كما حملها أبو حيان، وحينئذ يصير تقدير الكلام: من الفعل المعهود المعروف، ويراد به الفعل الذي له مصدر، وهو الغالب الأعم في أحوال الأفعال، أما الأفعال الجامدة التي لا مصادر لها، والتي ذكر أبو حيان بعضا منها فذلك قليل جدا في الأفعال لا يعتد به في دلالة الأفعال، والله أعلم.

ومن الاعتراض الموجه إلى هذا الحد أيضا ما ذكره الشاطبي من أن ابن مالك في هذا الحد لم يبين حقيقة المصدر من نفسه، وإنما بينه بنفي غيره عنه، ولا يلزم من نفي غير الشيء أن يتبيّن هو في نفسه[2].

مراده أن هذا الحد المذكور للمصدر لم يذكر فيه حقيقة المصدر ببيان ماهيته، بل بينها بنفي دلالته على الزمان الذي هو أحد مدلولي الفعل، والجواب عن هذا الاعتراض ذكره الشاطبي أيضا " بأن التعريف وإن حصل بنفي الغير فإنه في قوة

---

(١) شرح الألفية لأبي حيان: ٢/ ١٢٤

(٢) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٢١٣

بيانه بحقيقته، كما مر في بسط مقصوده؛ لأن دلالة الفعل بحسب الوضع منحصرة في الأمرين، فإن نُفي أحدهما ثبت الآخر، وكلاهما مفهوم من الفعل غير مفتقر في فهمه إلى أمر آخر، وأيضًا فلم يقصد بهذا التعريف تعريف الحدِّ، وإنما قصد التعريف الرسميّ على عادة النحويين في اعتمادهم على ذلك؛ بناء على أنّ الحد الحقيقي في الأمور الوضعية كالمعتذر"[١].

فهذا الحد من قبيل التعريف بالرسم الناقص، أي: بذكر علامة المحدود فقط من غير أن يذكر الجنس القريب أو البعيد في الحد، وهذا متعارف عليه بين النحاة، لا شيء فيه.

ثامنا: حد الظرف:

قال ابن مالك:

الظـــرْفُ وقـــتٌ أوْ مكـــانٌ ضـــمّنا فـــي بـــاطّرادٍ كهُنـــا امكـــثْ أزمُنـــا[٢]

هذا الحد تفرد به ابن مالك، ولم يذكره الحريري في الملحة، وهو حد للظرف زمانا كان أو مكانا، فالظرف عند ابن مالك:" زمان أو مكان مضمن معنى في باطراد.

وهذا الحد من قبيل التعريف بالحد التام؛ إذ ذكر الناظم فيه الجنس القريب وهو قوله: وقت أو مكان، وذكر الفصل وهو : ضمنا معنى في باطراد، فهما فصل في التعريف لإخراج ما لم يضمن معنى من الزمان والمكان، أو ضمنها لا على سبيل الاطراد.

واعترض ابن الناظم على كلمة (باطراد) في هذا الحد، فقال:" وقوله: (باطراد) احترز به من نحو: البيت والدار في قولهم: دخلتُ البيتَ، وسكنتُ الدارَ، مما انتصب بالواقع فيه، وهو اسم مكان مختص، فإنه ينتصب نصب المفعول به على سعة في

---

(١) المقاصد الشافية: ٣/٢١٥

(٢) توضيح المقاصد : ١/٣٩٠

الكلام، لا نصب الظرف، لأن الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل، والبيت والدار لا يتعدى إليهما كل فعل، فلا يقال: نمت البيت، ولا قرأت الدار، كما يقال: نمت أمامك، وقرأت عند زيدٍ.

فعلم أن النصب في دخلت البيت، وسكنت الدار على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي.

وإذا كان ذلك كذلك فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد (الاطراد)؛ لأنه يخرج بقولنا (متضمن معنى في)؛ لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمنًا معنى (في) فيحتاج إلى إخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد[١].

وهذا الحد هو الذي ذكره ابن مالك في التسهيل وارتضاه، غير أنه زاد عليه قوله: لواقع فيه مذكور أو مقدر[٢]

وهذا الحد المذكور في التسهيل هو ما ارتضاه أبو حيان، وتأثر فيه بابن مالك، فقال في حد الظرف:" هو ما انتصب من وقت أو مكان على تقدير (في) باطراد لواقع فيه مذكور، أو مقدر"[٣]

فيكاد الحد الذي ذكره أبو حيان يطابق حد ابن مالك رغم كثرة اعتراضه عليه، وتعقبه إياه، ولم يزد عليه إلا إشارة موجزة لعامل الظرف، وأنه قد يكون ظاهرا أو مقدرا.

---

(١) شرح ابن الناظم: ٢٠٠

(٢) تسهيل الفوائد: ٩١

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي: ١٣٨٩/٣، حقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

وهو الحد الذي ذكره السيوطي، وعرف به المفعول فيه، وزاد ما زاد أبو حيان من النص على حال عامله من الظهور أو التقدير[١]

ومما يحمد لابن مالك في هذا الحد تمثيله للمحدود، واستيعاب مثاليه لقسمي الظرف، فمثل لظرف المكان الذي يقبل النصب على الظرفية بـ (هنا) ومثل لظرف الزمان بـ (أزمنا) .

تاسعا: حد الحال:

قال ابن مالك:

الحـــالُ وصـــفٌ فضـــلَةٌ منتصـــبُ مفهـــمُ فـــي حـــالٍ كفـــردًا أذهـــبُ[٢]

تعريف الحال تفرد به ابن مالك دون الحريري الذي جمع بين الحال والتمييز في باب واحد بدأه ببيان حكمهما الإعرابي فقال:

والحـــــالُ والتّمييـــــزُ منصـــــوبانِ علـــى اخـــتلافِ الوَضـــعِ والمَبَـــاني

ثم ذكر أوجه الاتفاق بينهما فقال:

ثـــمَّ كِـــلا النّـــوعينِ جـــاءَ فَضـــلَهْ مُنكَّـــرًا بعـــدَ تمـــامِ الجُملَـــهْ

ثم ذكر ما تفرد به الحال فقال:

لكـــنْ إذا نظـــرتَ فِـــي اســـمِ الحـــالِ وجدتَـــهُ اشـــتقَّ مـــنَ الأفعـــالِ[٣]

فهذا البيت الأخير يشير إلى وجه من أوجه الاختلاف بين الحال والتمييز، وهو أن الحال شرطه أن يكون مشتقا، ولا يكون التمييز إلا جامدا.

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي:١٣٦/٣، شرح وتحقيق :د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

(٢) ألفية ابن مالك: ٣٢ البيت رقم ٣٣٢

(٣) ملحة الإعراب: ٣٧، ٣٨ والأبيات الثلاثة أرقامها ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠ .

وبالتأمل في الحد الذي وضعه ابن مالك للحال نراه من قبيل التعريف بالحد التام؛ إذ جمع في هذا الحد بين الجنس القريب وهو: الوصف الذي يشمل الحال وغيره، ثم ذكر الفصل الذي يخرج ما عدا الحال بقوله: فضلة منتصب ...إلخ

قال المرادي:" وقوله: "وصف" كالجنس يشمل الحال وبعض الأخبار وبعض النعوت ونحو: "لله دره فارسا" من التمييز.

وقوله: "فضلة" "أخرج" الخبر، والفضلة ما يجوز الاستغناء عنها إلا لعارض فلا يعترض "بالحال" في مثل: "ضربي زيدًا قائمًا"، فإن امتناع حذفها لسدها مسد الخبر.

وقوله: "منتصب" "أخرج" النعت؛ لأنه "يعني" لازم النصب، والنعت تابع المنعوت.

وقوله: "مفهم في حال" أي: في حال كذا، أخرج نحو: "لله دره فارسا" فإن التمييز "يقدر" بـ(من) لا بـ(في)"[1].

ولا يعترض على قول المصنف : وصف بالحال الجملة وشبه الجملة، قال صاحب التصريح:" والمراد بالوصف ما كان صريحًا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالًا فإنها في تأويل الوصف"[2].

ومما وجه إلى هذا الحد من اعتراض: ما ذكره ابن الناظم من أنه حد غير مانع، قال:" وقوله:

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال...

أي: في حال كذا فيه، مع إدخال حكم في الحد بقوله: منتصب حد غير مانع؛ لأنه يشمل النعت، ألا ترى أن قولك: مررت برجلٍ راكبٍ في معنى: مررت برجل في حال ركوبه، كما أن قولك جاء زيد ضاحكًا، في معنى: جاء زيد في حال ضحكه"[3].

---

(١) توضيح المقاصد: ٦٩٢/٢

(٢) التصريح: ٥٧٠/١.

(٣) شرح ابن الناظم: ٢٢٧

قلت: إذا اشترك النعت مع الحال في كونهما وصفين فضلتين مفهمين في حال، فإن النعت خارج من الحد بقوله: منتصب؛ فإن النعت تابع لمتبوعه رفعا ونصبا وجرا، وليس ملازما للنصب كالحال.

فلا يخفى ما في هذا الاعتراض من تحامل من ابن الناظم على أبيه.

عاشرا: حد النعت:

قال ابن مالك:

فالنّعت تابعٌ متمٌ ما سبق بوسمه أو وسم ما به اعتلق[1]

حد النعت وتعريفه مما تفرد به ابن مالك، ولم يقع له في الملحة ذكر، وهذا الحد تعريف بالحد التام؛ إذ جمع فيه ابن مالك بين الجنس القريب وهو قوله: تابع، فهو جنس في التعريف يشمل التوابع كلها، والفصل وهو قوله بعد ذلك: متم ما سبق، فهو مخرج لما عدا النعت من التوابع، قلت: ومن عجب أن هذا التعريف ذاته هو الذي ذكره الناظم في الكافية الشافية من غير زيادة عليه، ولا نقص، قال:

النعت تابع متم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق[2]

قال الناظم شارحا هذا الحد مبينا الجنس فيه والفصل:" التابع جنس يعم النعت، والعطف المسمى عطف بيان، والعطف المسمى نسقا، والتوكيد والبدل.

فقولي:

. . . . . متم ما سبق ....

مخرج لعطف النسق، وللبدل، ويشترك مع النعت في قوله:

. . . . . متم ما سبق ....

---

(١) ألفية ابن مالك:٤٤ البيت رقم (٥٠٧)

(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/١١٣٥.

التوكيد، وعطف البيان. والمراد بإتمامها ما سبق: أنها تكمل دلالته، وترفع اشتراكه، واحتماله.

إلا أن النعت يوصل إلى ذلك التكميل بدلالته على معنى في المنعوت أو في شيء من سببه، أي: من المتعلقات به. والتوكيد، وعطف البيان ليسا كذلك فخرجا حين قلت:

. . . . . بوسمه أو وسم ما به اعتلق"[1]

وهذا الحد الذي حد به ابن مالك النعت عابه ابن هشام ووصفه بغير الجامع فقال:" وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت؛ فإن النعت قد يكون لمجرد المدح كـ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [2]، أو لمجرد الذم، نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحم، نحو: اللهم أنا عبدك المسكين، أو للتوكيد، نحو: نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ [3]"[4]

فاعتراض ابن هشام هنا مبناه على عدم استيفاء الحد الذي ذكره لأغراض النعت، وأنه اقتصر على بعضها فقط، وأهمل بعضها الآخر، فحده على هذا غير جامع، وهذا مما يقدح في الحد، فقوله: غير شامل أراد به أنه غير جامع؛ إذ تبقى أنواع من النعت لا تدخل في هذا الحد، ومن شروط الحد كما سبق بيانه : أن يكون جامعا لأفراد المحدود جميعا، وجواب هذا الاعتراض تجده عند الشيخ خالد الأزهري الذي قال:" وجوابه- أي هذا الاعتراض المذكور- أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح، أو التخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال

(١) شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٣٦ .
(٢) سورة الفاتحة: الآية رقم (٢)
(٣) سورة الحاقة: من الآية رقم (١٣).
(٤) أوضح المسالك: ٣٠٢/٣.

الشيء في غير ما وضع له"[١] فمراده من هذا أن إبراد هذه الأغراض التي ذكرها ابن هشام، وذكرها في الحد مما يقدح فيه؛ إذ من شروط الحد: خلوه من المجاز، فلا يجوز وقوعه فيه إلا مع القرينة التي تعينه، وهذه الأغراض للنعت تتأتى على سبيل المجاز لا الحقيقة؛ فلذلك اقتصر ابن مالك على الغرضين الحقيقيين في النعت، وهما: الإيضاح والتخصيص."[٢]

وللقاني جواب آخر عن هذا الاعتراض، أورده الشيخ ياسين العليمي؛ ووصفه بأنه أحسن من جواب الشارح(الشيخ خالد) قال:" قال اللقاني: إنما لم يشمل ذلك؛ لتفسيره التكميل بما ذكره من التوضيح، والتخصيص، ولو فسره بذكر ما هو من تتماته وتكميلاته التي هي أوصافه، أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمل ذلك" ثم عقب الشيخ ياسين فقال:" وهذا أحسن من جواب الشارح "[٣]

فحد ابن مالك مستقيم، بريء مما وجه إليه من اعتراض.

حادي عشر: حد الصفة المشبهة:

قال ابن مالك في حد الصفة المشبهة

صـــفةُ استحســـن جـــرٌ فاعـــلِ معنًـى بهـا المشـبِهَةُ اسـمَ الفاعـلِ[٤]

هذا التعريف الوارد في الألفية للصفة المشبهة باسم الفاعل تعريف بالخاصة فهو رسم ناقص؛ لأنه تعريف بالخاصة وحدها، والمراد بها العلامة التي تميز الصفة المشبهة، وهي: استحسان جر الفاعل بها، وتلك علامة مميزة لها عن اسم الفاعل، قال المرادي:" تتميز الصفة المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها

---

(١) التصريح على التوضيح: ٣/ ٣٦١

(٢) التصريح: ٣/٣٦١.

(٣) حاشية الشيخ ياسين على التصريح: ٣/٣٦٢.

(٤) ألفية ابن مالك: ٤٢ البيت رقم ٤٦٧

إليه، نحو "حسن الوجه" وذلك خلاف اسم الفاعل، فإنه "لا يصلح لذلك"[١] ولم يذكر في هذا الحد الجنس الذي تدخل الصفة المشبهة تحته.

ومما يجدر ذكره أن مبحث الصفة المشبهة لم يرد له ذكر أصلا عند الحريري في الملحة، فمن ثم هذا الحد غير وارد عنده.

والمتأمل في هذا الحد الذي هو –كما قلت– تعريف بالخاصة يرى الناظم لم يذكر من علامات الصفة المشبهة إلا علامة واحدة فقط، غير أنه ذكر علاماتها جميعا في الحد الذي ذكره في التسهيل، قال: هي الملاقية فعلا لازما، ثابتا معناه تحقيقا او تقديرا قابلة للملابسة والتجرد، والتعريف، والتنكير بلا شرط. موازنتها للمضارع قليلة ان كانت من ثلاثي ولازمة ان كانت من غيره، ويميزها من اسم فاعل الفعل اللازم اطراد إضافتها الى الفاعل معنى"[٢].

فذكر في هذا الحد الجامع صفات وعلامات الصفة المشبهة جميعا: من صوغها من فعل لازم، قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير، يطرد إضافتها إلى فاعلها.

وانتقد ابن الناظم هذا الحد الذي وضعه أبوه للصفة المشبهة في نظم الخلاصة الألفية، ويفهم من كلامه أن هذا الحد معيب؛ لوقوع الدور فيه، قال:" وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها، لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة، فهو متأخر عنه، وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف"[٣]

قال الشيخ خالد:" وتقرير الدور منه أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل، واستحسان إضافتها إلى الفاعل موقوف على العلم

---

(١) توضيح المقاصد : ٨٧٣/٢.

(٢) تسهيل الفوائد: ١٣٩.

(٣) شرح ابن الناظم: ٣١٨

بكونها صفة مشبهة فجاء الدور"[١] ثم درأ هذا الاعتراض ودفعه، فقال:" ودفعه الموضح بانفكاك الجهة، وتقريره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل، لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفًا على معرفة كونها صفة مشبهة، وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها عنه إلى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح، فيحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل"[٢].

ويذكر الصبان اعتراضا آخر عليه، ثم يورد الجواب عنه فيقول: "وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية في قوله ولا تجرر بها... إلخ، وصور ضعفه فإن الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها. وأجيب بأن المراد استحسان الجر بنوعها وإن لم يكن بشخصها. وأجيب أيضا عن الثاني بأن المراد بالاستحسان خلاف الاستقباح ولا استقباح في الضعيف وإن قوبل بالحسن بناء على أن المراد بالحسن خلاف القبيح والضعيف وأما قسم القبيح فلا جر فيه ولو سلم فقد علم جوابه" [٣]

قلت: فعلى هذا يعد هذا الحد مستقيما لا غبار عليه، ولا اعتداد بهذه الاعتراضات الموجهة إليه بعد هذه الردود والجوابات عنها.

ثاني عشر: حد عطف البيان:

قال ابن مالك:

فذُو البيانِ تابعٌ شبه الصفهْ حقيقة القصدِ بهِ منكشفهْ[٤]

---

(١) التصريح: ٢/ ٤٧

(٢) المصدر نفسه

(٣) حاشية الصبان: ٣/٣٦٢.

(٤) ألفية ابن مالك: ٤٦، البيت رقم ٥٣٥.

تفرد ابن مالك بوضع حد لعطف البيان دون الحريري الذي لم يذكر عطف البيان أصلا في نظمه، واكتفى بذكر عطف النسق فقط.

وهذا التعريف الذي معنا تعريف بالحد التام؛ إذ جمع فيه الناظم بين الجنس القريب وهو قوله: تابع، والفصل وهو قوله:

...شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفه

فقوله في التعريف: تابع جنس قريب يشمل عطف البيان وغيره من التوابع، وقوله: حقيقة القصد...إلخ مخرج لغير عطف البيان من التوابع، قال صاحب التصريح:" فخرج بـ"المشبه للصفة" النعت؛ لأن المشبه للشيء، غير ذلك الشيء، فكأنه قال: تابع غير صفة"(١)، فالنعت وعطف البيان حقيقتان متغايرتان وإن كانا متشابهين، فهما يتفقان في إيضاح المتبوع أو تخصيصه، ويفترقان في أن النعت شرطه أن يكون مشتقا أو مؤولا بالمشتق، أما عطف لبيان فلا يكون إلا جامدا.

والفصل الآخر في التعريف قوله: حقيقة القصد به منكشفة، قال المرادي:" وقوله: "حقيقة القصد به منكشفه" يعني: أن إيضاحه للمتبوع إنما هو بشرح وتبيين لحقيقة المقصود، لا بدلالة على معنى في المتبوع أو في سببه، وبذلك فارق النعت"(٢).

والذي أراه أن هذا الحد مستقيم جامع شروط التعريف، فهو جامع لأفراد المحدود، مانع من دخول غيره فيه، ليس فيه شيء من المجاز، مطرد منعكس.

ثالث عشر: حد البدل: قال ابن مالك:

التابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا واسطةٍ هُو المسمّى بدَلا(٣)

---

(١) التوضيح: ١٤٧/٢

(٢) توضح المقاصد: ٩٨٨/٢

(٣) توضيح المقاصد : ٣٩٠/١

حد ابن مالك البدل بأنه: التابع المقصود بالحكم من غير واسطة، وهذا الحد تفرد به ابن مالك، ولم يرد له ذكر عند الحريري في الملحة.

وهذا تعريف بالحد التام؛ إذ جمع فيه بين الجنس القريب وهو قوله: التابع، والفصل وهو قوله: المقصود بالحكم بلا واسطة،

وهذا الحد الذي حد به ابن مالك البدل في ألفيته، هو الحد ذاته الذي ذكره في الكافية الشافية، قال:

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا[١]

وهذا الحد الذي حد به ابن مالك البدل نقله عنه ابن هشام الأنصاري[٢] ، والأبذي[٣]، ومرعي ابن يوسف المقدسي الحنبلي[٤] وذكراه من غير زيادة عليه ولا نقص.

وقول الناظم في الحد : بلا واسطة اختلف فيه الشراح، فذهب ابن الناظم إلى أنه فصل أخرج به المعطوف ببل ولكن فقط؛ فإنهما مقصودان بالحكم ولكن بواسطة[٥]، وتابعه في ذلك ابن الوردي[٦].

والمراد بالواسطة في كلامه حرف العطف. وذهب المرادي إلى أن قول الناظم في الحد : بلا واسطة لا يخرج المعطوف ببل ولكن فقط، بل يخرج عطف النسق كله،

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١٢٧٤/٣

(٢) الحدود في علم النحو للأبذي: ٤٧٣

(٣) الحدود في علم النحو للأبذي: ٤٧٣

(٤) دليل الطالبين لكلام النحويين: ٤٩،

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم: ٣٩٣.

(٦) ينظر: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي: ٥٢٦/٢، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.

قال:" و"بلا واسطة" مخرج لعطف النسق. وتخصيص الشارح المعطوف ببل وبلكن كما في شرح الكافية، يقتضي حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلا فلا وجه للتخصيص"(١).

وما ذهب إليه المرادي هو ما استظهره المكودي في شرحه على الألفية واختاره(٢).

رابع عشر: حد الصرف(تنوين التمكين)

قال ابن مالك:

الصّرف تنوينٌ أتى مبيّنا معنًى به يكُون الاسمُ أمكَنا(٣)

هذا التعريف مما تفرد به ابن مالك ، ولم يذكره الحريري في الملحة، وهذا الحد صدر به ابن مالك– رحمه الله– باب الممنوع من الصرف، وهو تعريف بالحد التام؛ إذ ذكر فيه ابن مالك الجنس القريب وهو: تنوين، فهو جنس في التعريف يشمل أنواع التنوين جميعا، والفصل وهو قوله:

.....أتَى مبينَا معنًى به يكُونُ الاسْمُ أمْكنَا

فهو قيد في التعريف مخرج لما عدا تنوين التمكين من أنواع التنوين.

قال المرادي:" فقوله: "تنوين" جنس يشمل جميع أقسام التنوين، وقد تقدمت أول الكتاب، وقوله: "أتى مبنيا ... إلخ" مُخرج لسائر أقسام التنوين غير المعبر عنه بالصرف والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن بقاؤه على أصالته، ومعنى بقاؤه على أصالته سلامته من شبه الحرف وشبه الفعل، فكأنه يقول: الصرف تنوين يبين

---

(١) توضيح المقاصد: ١٠٣٦/٢.

(٢) شرح المكودي على الألفية: ٢٣٣.

(٣) ألفية ابن مالك: ٥٥ البيت رقم ٦٤٩.

كون الاسم باقيا على أصالته، أي: غير مشابه فعلا ولا حرفا، فإن هذا هو المعنى الذي يكون الاسم به أمكن؛ أي: زائد في التمكن"[١].

وممن غمز هذا التعريف وذكر أنه قائم على نوع من المسامحة: ابن الناظم، قال:" وفي هذا التعريف مسامحة: فإن من جملة ما لا يدخله التنوين، الدال على الأمكنية باب (مسلمات) قبل التسمية به، وليس من الممكن أن يقال: إنه غير منصرف"[٢]

قلت: يريد أن جمع المؤنث السالم غير المسمى به اسم منصرف وتنوينه تنوين مقابلة، وليس تنوين تمكين، أما ما سمي به منه ففيه ثلاثة أوجه:

وأجاب الشاطبي عن هذا الاعتراض فقال:" الجواب عنه أن المجموع بالألف والتاء لا يسمى منصرفا، وإن كان ابن النظام ينازع في ذلك، لأن "تنوين الصرف" مفقود منه وهو باقٍ على أصله، وكذلك إذا نقل إلى التسمية على اللغة الشهيرة اعتبارًا بالأصل. وأما من منع فإنه اعتبر حالة التسمية، وهو إذ ذاك مفردٌ فيه تاء التأنيث فأشبه (علقاة) إذا سميت به رجلا، فإنك تمنعه (الصرف) فكذلك (عرقات) ونحوه. وإذا كان معنى الإفراد فيه معتبرا خرج بذلك عن كون تنوين مقابلة، لأن تنوين المقابلة مختص بالجمع، وهذا ليس بجمع.

وممن تأثر بهذا التعريف ونقله عن ابن مالك ناظر الجيش، قال:" الصرف: هو التنوين اللاحق اسما معربا للدلالة على بقاء أصالته"[٣]

وعلى ذلك فالحد الذي ذكره الناظم مستقيم لا غبار عليه، سالم من هذا الاعتراض الذي وجه إليه، والله أعلم.

---

(١) توضيح المقاصد: ١١٨٩/٣

(٢) شرح ابن الناظم: ٤٥٠

(٣) المقاصد الشافية: ٥٨٠/٥، ٥٨١.

الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي تناول التعريفات النحوية بن منظومتين من أهم المنظومات النحوية التعليمية توصل البحث إلى **جملة من النتائج**، منها:

١- للتعريف أهمية كبرى في العلوم المختلفة، ومنها علم النحو؛ إذ به يوقف على ماهية الشيء، وتتجلى حقيقته، ويحترز عما لا يدخل فيه ، ولا يندرج تحته، وبهذا تتمايز أبواب النحو ومسائله، ولا يختلط بعضها ببعض.

٢- من أنواع التعريفات : التعريف بالمثال، وهذا النوع أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الأشياء وتمييزها.

ومن نوع التعريف بالمثال (الطريقة الاستقرائية) المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها علماء التربية، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في أفكارهم، وهذه الأهمية سبقهم إلى بيانها سلفنا من علماء العربية الذين وضعوا أساسا يعتمد عليه، منطوقه يقول: بالمثال يتضح المقال.

٣- صرح الحريري في نظمه بكلمة الحد مرة واحدة، وذلك في قوله:

حدُّ الكَلامِ مَا أفَادَ المُستَمِعْ نحوُ سَعَى زَيدٌ وعَمروٌ مُتَّبِعْ

ولم يرد في ألفية ابن مالك ذكر لفظ الحد بمعناه المعروف عند المناطقة.

٤- كان ابن مالك – رحمه الله- أكثر عناية بالحدود والتعريفات النحوية من الحريري، الذي كان جل تركيزه وعنايته متجها إلي بيان أحكام الأبواب التي يذكرها، وأحوالها المختلفة من حيث الإعراب والبناء.

٥- لم يلتزم الحريري وابن مالك بذكر الحد الاصطلاحي لكل الأبواب التي تضمنتها الملحة، والألفية، بل ترك كلاهما أحيانا ذكر الحد لهذه الأبواب، واكتفيا ببيان أحوالها الإعرابية، وأحكامها، وأقسامها.

٦- تنوعت التعريفات النحوية عند كلا الناظمين وتعددت، بين تعريفات بالحد، وتعريفات بالرسم، وتعريفات بالمثال.

٧- اشترك الحريري وابن مالك – رحمهما الله- في تعريف: الكلام، والتمييز، والفاعل.

٨- تفرد ابن مالك بتعريف الحال، والخبر، والتابع، والنعت، وعطف البيان، والصفة المشبهة.

٩- تفرد الحريري بتعريف الحرف، وجمع المذكر السالم، والجمع المزيد بالألف والتاء، والفعل الماضي.

١٠- تعريف الجمع المزيد بالألف والتاء عند الحريري تعريف غير جامع وغير مانع.

١١- تباينت طريقة إيراد الاعتراضات عند شراح الألفية على بعض الحدود التي ذكرها ابن مالك في النظم، فمنهم من كان يورد الاعتراض ويتبعه بالجواب عنه كالشاطبي، ومنهم من كان يورد الاعتراض ولا يلتمس لحد ابن مالك وجها، ولا يرى له تخريجا، ومن هؤلاء : أبو حيان في شرحه على ألفية ابن مالك(منهج السالك) وابن هشام الأنصاري في شرحه (أوضح المسالك) .

١٢- وقعت بعض الحدود عند ابن مالك في الألفية مطابقة تماما للحد الذي ذكره قبل في الكافية الشافية، ومثال ذلك: حد النعت، فهو فيهما حد واحد.

فهرس المراجع والمصادر:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨م.

الاعتماد في نظائر الظاء والضاد لابن مالك، تحقيق د. حاتم الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

الأعلام ، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشرة - أيار / مايو ٢٠٠٢ م

ألفية ابن مالك، المؤلف: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ، الناشر: دار التعاون.

ألفية ابن مالك منهجها وشروحها، المؤلف: غريب عبد المجيد نافع، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان الخامس والستون، والسادس والستون.

إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي ، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ.

الأنساب للسمعاني، تحقيق عبد الله عمر البارودي، الناشر دار الفكر، سنة النشر ١٩٩٨م، بيروت.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، ومعه الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ٢٠٠٩.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، نشر دار الجيل بيروت، الخامسة: ١٩٧٩م.

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، الترجمة العربية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٢-١٩٦٨.

تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

تاريخ النحو العربي، تأليف الأستاذ الدكتور: علي محمد فاخر، نشر مكتبة الآداب، الثانية: ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م.

تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة= شرح ألفية ابن مالك لابن الوردي، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م.

التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.

التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

تهذيب وترتيب مذكرة في فن المنطق للشيخ الشنقيطي، إعداد:صهيب بن عبد الحميد البكري،لا ط، لا ت.

تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المؤلف : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرروف سعد، المكتبة التوفيقية، لا ط، لا ت.

حاشية الشيخ ياسين العليمي على التصريح للشيخ خالد، بهامش التصريح على التوضيح، المكتبة التوفيقية، القاهرة، لا ط، لا ت.

الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي ، المحقق: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

الحدود في علم النحو للأبذي، المحقق: نجاة حسن عبد الله نولي، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: العدد ١١٢ - السنة ٣٣ - ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

دليل الطالبين لكلام النحويين، المؤلف: مرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى ، الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية - الكويت، عام النشر: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

سير أعلام النبلاء، المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة.

الشافية في في علمي التصريف والخط لابن الحاجب، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر الناشر: مكتبة الآداب - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر: مكتبة الرشد الرياض.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، حققه: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦ م

شرح الأزهرية للشيخ خالد الأزهري، الناشر: المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.

شرح التسهيل لابن مالك، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

شرح حدود النحو للأبذي، شرح ابن قاسم المالكي، حققه وعلق عليه: د. خالد فهمي، مكتبة الآداب القاهرة، الأولى: ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨.

شرح شافية ابن الحاجب للرضي، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: الأساتذة محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م.

شرح كتاب الحدود للفاكهي، المحقق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: د.إميل بديع يعقوب منشورات، محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، المحقق: الدكتور عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة العصرية، بيروت– لبنان، عام النشر: ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٥

شرح ملحة الإعراب للحريري، حققه : د. فائز فارس، نشر دار الأمل للنشر والتوزيع، الأولى: ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المؤلف: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك ، المحقق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

الكافية في علم النحو لابن الحاجب، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

كشف النقاب عن مخدرات ملحة الإعراب للفاكهي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.

الكليات، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، تحقيق: عدنان درويش- محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

الكناش في فني النحو والتصريف، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠م.

لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر– بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤ هـ .

اللمحة في شرح الملحة، المؤلف: محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

اللمع في العربية، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.

معجم البلدان لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

معيار العلم في فن المنطق، المؤلف: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي ، المحقق: الدكتور سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف، مصر، عام النشر: ١٩٦١م.

المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية= (شرح ألفية ابن مالك)، المؤلف: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، المحقق: مجموعة محققين ، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

المقدمة الجزولية في النحو لأبي موسى الشلوبين، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

ملحة الإعراب، المؤلف: القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري، الناشر: دار السلام – القاهرة/ مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

المنطق، تأليف الشيخ: محمد رضا المظفر، دار التعارف للمطبوعات، ط: الثالثة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.

منهج السالك إلى في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د: علي محمد فاخر، وأ.د: أحمد محمد السوداني، ود. عبد العزيز محمد فاخر، نشر دار الطباعة المحمدية- القاهرة، الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٣م.

نتائج الفكر في النحو للسهيلي، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى : ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، المحقق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، المؤلف: أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، الناشر دار صادر، سنة النشر ١٣٨٨هـ، مكان النشر بيروت.

همع الهوامع بشرح جمع الجوامع للسيوطي، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور. عبد العال سالم مكرم، الناشر: عالم الكتب ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

فهرس موضوعات البحث

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٢٦٣٢
التمهيد: بين الحريري وابن مالك، ونظميهما	٢٦٣٤
أولا: التعريف بالحريري	٢٦٣٤
ثانيا: التعريف بابن مالك	٢٦٣٧
ثالثا: نبذة عن ملحة الإعراب	٢٦٤٢
نبذة عن ألفية ابن مالك	٢٦٤٤
المبحث الأول: أنواع التعريفات، وشروطها	٢٦٤٨
أنواع التعريفات	٢٦٤٨
شروط التعريف	٢٦٥٣
المبحث الثاني: الحدود المشتركة بين الحريري وابن مالك	٢٦٥٥
أولا: حد الكلام عند الحريري، وابن مالك.	٢٦٥٥
ثانيا: حد جمع المؤنث السالم	٢٦٥٧
ثالثا: حد الفاعل	٢٦٥٩
رابعا: حد التمييز	٢٦٦٣
المبحث الثالث: الحدود التي تفرد الحريري بذكرها	٢٦٦٧
أولا: حد الماضي	٢٦٦٧
ثانيا: حد جمع المذكر السالم	٢٦٦٩
ثالثا: حد الحرف	٢٦٧٠
المبحث الرابع: الحدود التي تفرد ابن مالك بذكرها	٢٦٧٣
أولا: حد الفعل المعتل	٢٦٧٣
ثانيا: حد النكرة	٢٦٧٤

ثالثا: حد الضمير	٢٦٧٥
رابعا: حد الضمير المتصل	٢٦٧٧
خامسا: حد العلم	٢٦٧٨
سادسا: حد الخبر	٢٦٨٠
سابعا: حد المصدر	٢٦٨٢
ثامنا: حد الظرف	٢٦٨٤
تاسعا: حد الحال	٢٦٨٦
عاشرا: حد النعت	٢٦٨٨
حادي عشر: حد الصفة المشبهة	٢٦٩٠
ثاني عشر: حد عطف البيان.	٢٦٩٢
ثالث عشر: حد البدل	٢٦٩٣
رابع عشر: حد الصرف(تنوين التمكين)	٢٦٩٥
الخاتمة وأهم النتائج	٢٦٩٧
فهرس المصادر والمراجع	٢٦٩٩
فهرس الموضوعات	٢٧٠٧